



## الجوع والتغذية وأمن الإنسان

يشكّل الجوع التهديد الأوسع انتشاراً لأمن الإنسان، وهو من أكبر مصادر الخطر عليه، فمن دون التغذية الكافية لتمكين الإنسان من أداء وظائف الحياة الأساسية، لن يشعر المرء بالأمن الشخصي ولن يستطيع ممارسة أيّة من القدرات البشرية.

وعلى رغم الموارد الوفيرة، وانخفاض معدلات الجوع في المنطقة العربية مقارنةً بالمناطق الأخرى، فإننا نشهد ارتفاعاً في نسبة الجوع وسوء التغذية بين شعوبها. ومع أن ثمة تفاوتاً ملحوظاً بين البلدان العربية في معدلات انتشار الجوع وأرقام الجوع، فإنّ وضع المنطقة ككلّ ينبئ بتباطؤ التقدم في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية قياساً إلى العام 1990، ما يجعلها غير مؤهلة لخفض نسبة الجوع فيها إلى النصف بحلول العام 2015. يضاف إلى ذلك استمرار رواسب الجوع وسوء التغذية المتراكم من الماضي: وفي بعض البلدان يقع على كواهل الأطفال الناقصي الوزن نصيبٌ غير متوازن من هذا العبء وهم ما زالوا يتحملون قسطاً كبيراً من الثمن في أوساط الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

يشكّل الجوع أكبر  
مصادر الخطر  
على أمن الإنسان

بذلك من قدرتهم على التعلم والتركيز والحضور المنتظم في المدرسة. ومن المتعذر معالجة آثار سوء التغذية في فترة الرضاعة، فحتى لو تحسنت ظروف المعيشة في المستقبل يبقى الأطفال الذين عانوا سوء التغذية خلال فترة الرضاعة يتحملون الآثار الناجمة عن ذلك (تقرّم النمو، الهزال، التخلف العقلي) فينعكس ذلك على صحتهم وضياح الفرص لاكتساب المعرفة وكسب الدخل.

الجوع يحوّل أمراض الأطفال القابلة للشفاء أمراضاً قاتلة: إن سوء التغذية ونقص المغذيات (مثل فيتامين أ، والزنك، واليود، والحديد)، يضعفان أجسام الأطفال، ويضرّان بأجهزة المناعة لديهم، ما يزيد من مخاطر الوفاة جراء الأمراض المعدية القابلة للشفاء في الأحوال العادية مثل الزحار والحصبة والملاريا والالتهابات الرئوية. وتدل البيانات المتوافرة

ببين هذا الفصل الملامح الرئيسية لتأثير الجوع في أمن الإنسان. وينتقل بعدها إلى استعراض أوضاع الجوع وأسبابه وتجلياته المختلفة في المنطقة، أخذاً بالاعتبار عدداً من العوامل بينها نقص الغذاء. وينظر أخيراً في الإجراءات الكفيلة بتأمين الاكتفاء الغذائي في البلدان العربية من خلال التعاون والتكامل الإقليميين، والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى للحدّ من الفقر عبر تطبيق سياسات هادفة.

### تأثير الجوع في أمن الإنسان<sup>1</sup>

على الصعيد الفردي

الجوع يستهدف الصّحة: يعوق الجوع النمو الجسماني والعقلي والمعرفي لدى الأطفال ويحدّ

ينبئ وضع المنطقة  
ككلّ بتباطؤ التقدم في  
تحقيق الهدف الأول من  
الأهداف الإنمائية للألفية

والمالاريا والالتهابات الرئوية الحادة. ويزيد من احتمالات الوفاة بسبب الأمراض المتصلة بمرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز. هذا فضلاً عن أن الجوع، عندما يزيد من معدل الوفيات، يؤثر في الهرم الديمغرافي، الذي يتمثل بارتفاع «سنوات العمر المصححة باحتساب مدد العجز»، أي مجموع السنوات الضائعة جراء الموت المبكر والمرض والعجز. وعلى العموم ترتبط بالجوع وسوء التغذية ستة من العوامل العشرة المؤدية إلى ارتفاع معدل هذه السنوات الضائعة. وهي الهزال، ونقص اكتساب البروتين/الطاقة، والافتقار إلى اليود والحديد وفيتامين أ.

**الجوع يفرض أعباء مالية ويخفض الإنتاجية:** تتحمل الدول نفقات مباشرة لمعالجة آثار الجوع الضارة، مثل المضاعفات أثناء الحمل والوضع لدى النساء، وأمراض الأطفال المتفشية والمتكررة؛ والأمراض المعدية مثل نقص المناعة المكتسب/الإيدز والسل. كما تتكبد الاقتصادات الكلفة غير المباشرة المترتبة على انخفاض إنتاجية العاملين والموت أو العجز المبكرين والتغيب عن العمل وانخفاض مردود التعليم.

**الجوع يقوّض الاستقرار:** إذا تعاضم الجوع وغدا مشكلةً جماعية بات يهدد النظام الاجتماعي والسياسي. فالجوع، من الوجهة التاريخية، هم الأكثر ميلاً إلى إثارة الشغب، أو الصدام مع جماعات أخرى، أو الهجرة إلى مراكز الكثافة الحضرية، ما يفرض على البنية التحتية فيها مزيداً من الضغط ويسهم في رفع معدل الجريمة. ويتفشى الفساد الصغير في الأجواء التي يضطر فيها الناس إلى فعل أي شيء من أجل لقمة العيش. وعندما يلتفت بعض البلدان إلى بلدان أخرى للمساعدة في إطعام الجوع في أراضيها، فإنها قد تعرّض سياساتها الداخلية لضغوط خارجية. وكما هو متوقع، فإن سوء التغذية والافتقار إلى المغذيات ليسا من جملة الأسباب الأساسية وراء الموت المبكر والعجز في الدول المتقدمة، غير أن المشاكل المتصلة بالتغذية تبقى قائمةً فيها. ومن هذه المشاكل البدانة الزائدة التي تنتشر بمعدلات وبائية في بعض البلدان المتقدمة، بما فيها الولايات المتحدة حيث تُعدُّ، بعد التدخين، المسبب الثاني للوفاة التي يمكن تفاديها.

على أن هذه الأسباب تؤدي إلى نحو ثلاثة أرباع الوفيات بين الرضع في معظم البلدان العربية، ونصف وفيات الرضع في البلدان «الغنية».

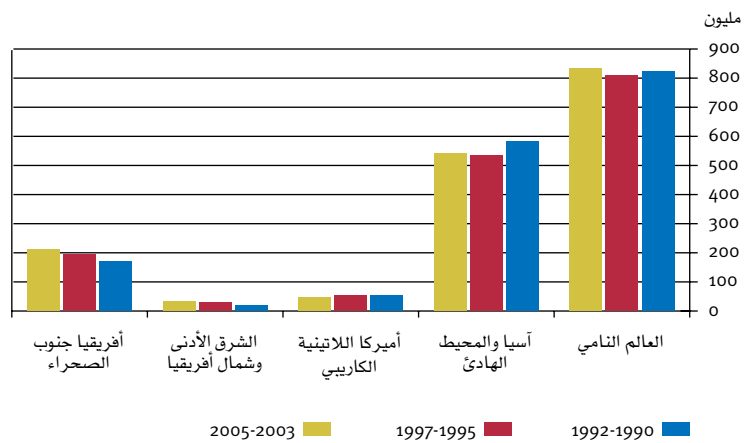
**الجوع يزيد من مخاطر الحمل:** بالنسبة إلى المرأة الحامل، يزيد الجوع من معدل المضاعفات وحتى الوفيات عند الوضع. ويؤدّي سوء التغذية إلى مضاعفات خلال الولادة، مثل النزيف أو تسمم الدم. أمّا المواليد الذين تعاني أمهاتهم الجوع، فهم يولدون ناقصي الوزن وتهددهم مخاطر الموت خلال فترة الرضاعة. وتشمل المخاطر الأخرى التقرُّم الجسماني، وتدني النمو العقلي خلال مرحلة الطفولة، وانخفاض معدل النشاط والإنتاجية إلى مستوى غير طبيعي خلال فترة المراهقة. وحيث أن الأنثى التي ولدت ناقصة الوزن قد تصبح نفسها في ذات يوم امرأة حاملاً، هذا لو قدر لها أن تعيش، فإنّ مواليدها سيعانون، على الأرجح، تأثيرات الجوع، ما يفاقم مسلسل الجوع ونقص الغذاء الذي يتوالد عندئذ بصورة تلقائية.

## على الصعيد الجماعي

**الجوع يوهن المجتمع بزيادة معدلات المرض، والوفيات، والعجز:** عبر إضعاف جهاز المناعة البشرية، يضعف الجوع قدرة الجسم على مقاومة الأمراض المعدية مثل الزحار والحصبة

## تتحمل الدول نفقات مباشرة لمعالجة آثار الجوع الضارة

الشكل 1-6  
تعداد الجوع في مناطق العالم في سياق مقارن على مدى ثلاث فترات زمنية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

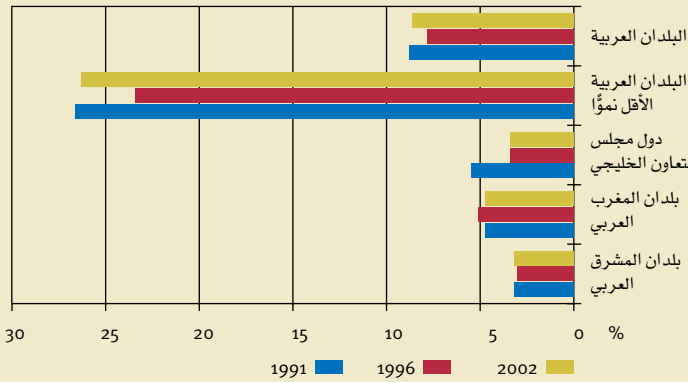
ملاحظة: في هذا المخطط، تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلاً من أفغانستان وإيران وتركيا، و13 بلداً عربياً هي: العراق، الأردن، الإمارات، تونس، الجزائر، السعودية، سورية، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب.

### الهدف الأول - الغاية الثانية: خفض نسبة الذين يعانون الجوع إلى النصف بين العامين 1990 و2015

تناقصت معدلات سوء التغذية في المنطقة العربية بصورة بطيئة وبشكل يدل على اختلال خطير في جهود التنمية في البلدان العربية. ففي العام 2000، كانت نسبة الأطفال الناقصي الوزن ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات مرتفعة نسبياً في حدود 12.7 في المائة، دون أن يطرأ تحسن ملموس على ما كانت عليه في العام 1990، وهو 13.2 في المائة. ويعزى ذلك إلى الإيقاع البطيء للمحددات الاقتصادية والاجتماعية للمؤشر: أداء متواضع في نمو المنطقة ككل؛ معدلات عالية نسبياً للأمية بين النساء ولا سيما في البلدان الأقل نمواً؛ وتدني إمكانية حصول الفقراء والأقل حظاً على خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ والعقوبات الشاملة التي كانت قد فرضت على العراق، والنزاعات في فلسطين والسودان والصومال.

وأظهرت المناطق الفرعية العربية كما البلدان، بشكل منفرد، فروعاً واسعة في تخفيض نسبة الأطفال الناقصي الوزن ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات. ففي المشرق العربي والمغرب العربي انخفضت نسب الأطفال الناقصي الوزن بين العامين 1990 و2000 من 10.8 في المائة إلى 9.1 في المائة، ومن 8.4 في المائة إلى 7.5 في المائة على التوالي. وظلت البلدان العربية الأقل نمواً تعاني أعلى معدلات سوء التغذية في المنطقة، وهو 27.4 في المائة في العام 2000، بعد أن انخفض عما كان عليه في العام 1995، وهو 37.6 في المائة.

### النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية



المصدر: الإسكوا 2007 (بالإنجليزية).

في العام 1991، كان الحرمان من الغذاء يهدد بدرجة مقلقة الرفاه الاجتماعي الكلي في المنطقة، وظل على هذه الحال حتى العام 2000. وكان الأشخاص الذين يعيشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية يشكلون حوالي 8.8 في المائة من السكان العرب في العام 1991، و8.9 في المائة في العام 2002. ووفقاً لهذه المعدلات ارتفع عدد المحرومين من الغذاء من نحو 20 مليوناً في العام 1991 إلى نحو 23.3 مليون في العام 2002. ويعني ذلك أن من غير المرجح تحقيق الغاية الثانية من الهدف الأول من أهداف الإنمائية للألفية بحلول العام 2015.

يأتي التغير الطفيف في نسبة الأشخاص المحرومين من الغذاء في المنطقة العربية نتيجة لركود المعدلات في المشرق والمغرب العربيين، والبلدان العربية الأقل نمواً. وقد رفعت المستويات العالية نسبياً للحرمان من الغذاء في البلدان العربية الأقل نمواً المعدل الإقليمي إلى أعلى من المعدلات في المناطق الفرعية الثلاث الأخرى. وفي المشرق والمغرب العربيين كان الفارق بين نسبة من يعيشون دون الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية في العام 1991 والعام 2002 منخفضاً. ولم تحقق البلدان العربية الأقل نمواً أي تقدم ملموس في هذه الناحية، فبلغت نسبة المحرومين من الغذاء 26.5 في المائة من السكان في العام 1991 و26.3 في المائة في العام 2002. ولم تبرز تقدماً جيداً على هذه الجبهة إلا دول مجلس التعاون الخليجي، مع أن هذا التقدم بأكمله قد تحقق في السنوات الخمس الأولى فقط. وتظهر البيانات المتاحة أن نسبة المحرومين من الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت من 5.5 في المائة في العام 1991 إلى 3.4 في المائة في العام 1996، ولكنها بقيت على حالها بعد ذلك.

المصدر: الإسكوا 2007 (بالإنجليزية).

في العام 2000، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة «الأهداف الإنمائية للألفية» وأولها أنه بحلول العام 2015 يجب تخفيض نسبة الفقراء والجوع إلى نصف ما كانت عليه في العام 1990. فما هو حال البلدان العربية في ما يتصل بتحقيق هذا الهدف؟

وفقاً لإحصائيات برنامج الأغذية العالمي حول مناطق البلدان النامية، تضم المنطقة العربية النسبة الأدنى ممن يعانون سوء التغذية قياساً إلى إجمالي السكان. ولا يتفوق عليها في هذا المضمار غير البلدان الانتقالية في وسط أوروبا وبلدان الاتحاد السوفياتي السابق. غير أن المنطقة العربية هي واحدة من بين المنطقتين الوحيدتين في العالم اللتين شهدتا ارتفاعاً في نسبة من يصيبنهم سوء التغذية منذ تسعينات القرن العشرين - إذ تصاعدت هذه النسبة في المنطقة من نحو 19.8 مليون نسمة في الفترة ما بين العامين 1990 و1992، إلى 25.5 مليوناً بين العامين 2002 و2004.<sup>2</sup>

تغطي بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعتمدة هنا خمسة عشر بلداً عربياً من أصل اثنين وعشرين.<sup>3</sup> وقد استثنى من هذه البلدان الصومال والعراق لأنهما تأثرا بالاحتلال أو النزاع المسلح فكان من الصعب الحصول على بيانات دقيقة حول الأوضاع الغذائية والصحية فيهما منذ بداية التسعينات.

يمثل الجوع، البالغ عددهم في المنطقة العربية 25.5 مليون شخص، نحو 10 في المائة من إجمالي عدد السكان، ويمثل هذا الرقم 3 في المائة فقط من عدد الذين يعانون سوء التغذية من إجمالي سكان العالم. ويعود هذا المستوى المتدني نسبياً مقارنةً بالمناطق الأخرى إلى مستويات الدخل العالية في الدول النفطية، أو إلى القدرة على شراء الغذاء التي تعززها تحويلات العاملين في الخارج و/أو سياسات التمويل التي ينتهجها بعض الحكومات.

بالنسبة إلى البلدان العربية يقيم العدد الأكبر من الجوع (أي أكثر من 8 ملايين نسمة) في السودان، وهو مسرح للنزاعات الداخلية ويخضع لعقوبات دولية. ويليها اليمن (8 ملايين)، وهو من البلدان الأقل نمواً، ويعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الأغذية. ومن النقاط الأخرى اللافتة أن ثمة شرائح من السكان لا تحصل على ما يكفي

60 في المائة و26 في المائة و38 في المائة من السكان على التوالي. وفي بلدان أخرى تتفاوت المعدلات بين 2.5 و4 في المائة، باستثناء الأردن والمغرب (6 في المائة في كل منهما)، والكويت (5 في المائة)، وموريتانيا (10 في المائة).

لا تركز الأرقام المتوافرة على الصعيد الوطني على العلاقة بين الجوع وبين فئات معينة من السكان في تلك البلدان، غير أن برنامج الأغذية العالمي يشير إلى أن قصور الغذاء يكون أكثر شيوعاً بين سكان الريف الذين يعانون الفقر، وبين النساء والأطفال<sup>4</sup>. وبرغم غياب الإحصاءات التفصيلية عن معظم البلدان العربية فإن إحدى الدراسات عن اليمن، وهي الدولة العربية التي تحتل المرتبة الثانية من حيث انتشار قصور الغذاء، تحدّد بدقة كبيرة الفئات الأكثر تعرّضاً لهذه الظاهرة. وتشمل هذه الفئات العائلات التي تمتلك أو تتنفع من قطع صغيرة من الأرض، أو العائلات التي تعيلها امرأة أو يعمل أفرادها في الزراعة أو يتدنى المستوى التعليمي في ما بينهم. وتبيّن الدراسة أن العامل الأكثر ارتباطاً بقصور الغذاء هو التعليم. ففي حين أن الأسر التي تغلب عليها الأميّة تمثل أكثر من خمس العائلات التي تعاني الجوع، فإن هذه النسبة تنخفض إلى ما يقل عن العشر في أوساط الأسر التي تلقى أفرادها تعليماً جامعياً. وربما تُعزى هذه الظاهرة، عموماً، إلى ارتباط الدخل بالتعليم في اليمن<sup>5</sup>.

### الاتجاهات منذ 1990-1992

يوضح الشكل 3-6 وضع البلدان العربية بالنسبة إلى تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لتخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015. فبدلاً على أنه لم يتحقق أي تقدم نحو الغاية الثانية من الهدف الأول في المنطقة ككل، غير أن الاتجاه العام لا يظهر التفاوت الكبير الموجود بين أوضاع البلدان العربية.

ويكشف هذا الشكل عن تباين ملموس بين بلد عربي وآخر في مدى التقدم الذي تحقق لمكافحة الجوع. البلدان التي حققت التقدم الأكبر في الحد من انتشار قصور الغذاء في المدة الواقعة بين الفترتين الزمنيتين المذكورتين أعلاه هي جيبوتي، والكويت، وموريتانيا (وتعود النسبة العالية نسبياً إلى انتشار الجوع في الكويت في الفترة ما بين العامين 1990 و1992 إلى آثار حرب الخليج في تلك الفترة). وقد حقق السودان

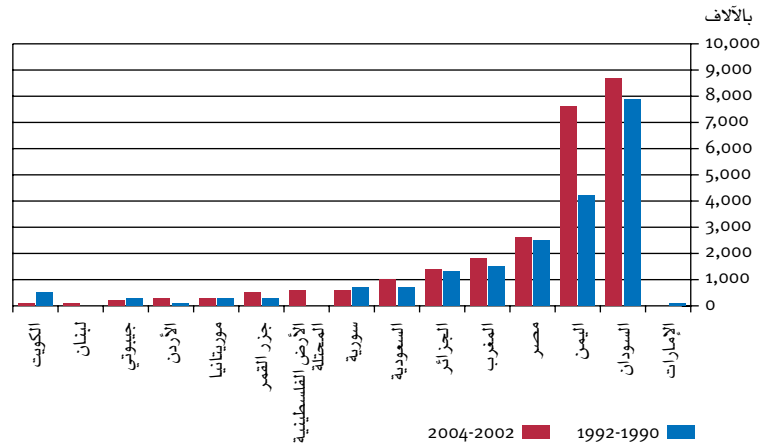
من الغذاء في بلدان غنية مثل الإمارات العربية المتحدة والسعودية والكويت.

تبيّن لنا أعداد الجوع، لا من حيث الأرقام المطلقة بل من حيث نسبتها إلى حجم السكان، أن الجوع لا يشكل مشكلة إنسانية في ثلاثة من خمسة عشر بلداً عربياً قيد الدراسة. ففي الإمارات العربية المتحدة وتونس وليبيا، كان عدد المصابين بسوء التغذية أقل من 2.5 في المائة من إجمالي السكان في فترة 2002-2004. وتقابل ذلك، بصورة حادة، الأوضاع في جزر القمر والسودان واليمن التي تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي وينتشر فيها الجوع بنسبة

هناك تباين ملموس بين بلد عربي وآخر في مدى التقدم الذي تحقّق لمكافحة الجوع

الشكل 2-6

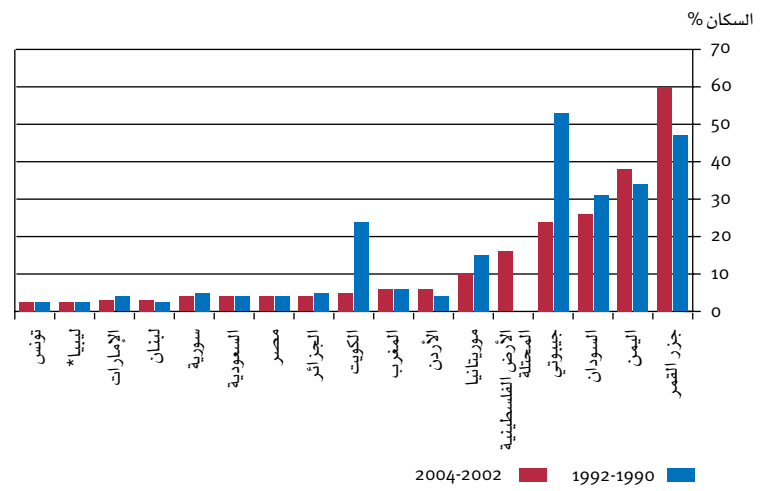
تعداد الجوع في 15 بلداً عربياً، 1990-1992 و2002-2004



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

الشكل 3-6

التغيرات في انتشار القصور الغذائي، 1990-2004

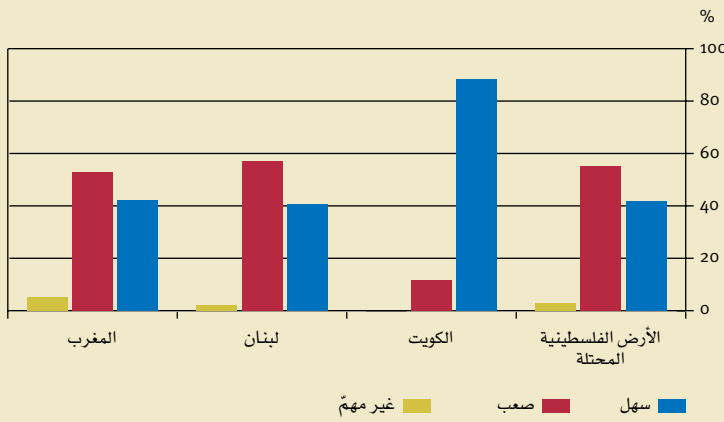


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

\* البيانات حول ليبيا > 2.5

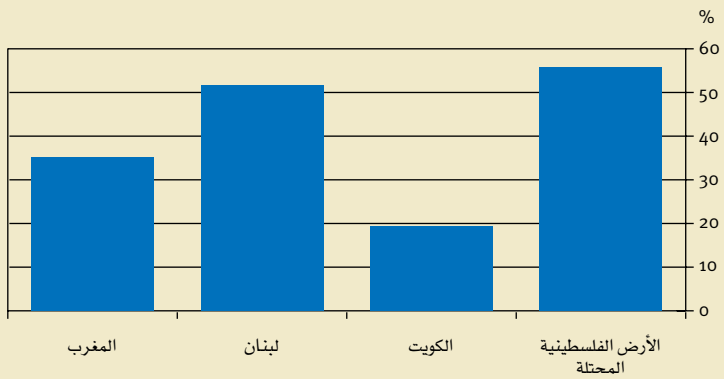
سُئل المستجيبون عما إذا كانوا يعتبرون عملية الحصول على الغذاء سهلة أم صعبة، أو أن ذلك لا يشكل تحدياً على الإطلاق. النسبة الدنيا من الذين وجدوا الأمر صعباً كانت في الكويت التي شهدت كذلك أعلى نسبة من الذين وجدوا الأمر سهلاً. واختلفت الإجابات، في البلدان الثلاثة الأخرى عما هي في الكويت، ولكنّها كانت متماثلة في ما بينها. فقد اتفق نحو 40 في المائة من المستجيبين في هذه العينات الثلاث على سهولة حصولهم على الغذاء، فيما أفاد ما يراوح بين 56 و59 في المائة بصعوبة الأمر. ويشكل أولئك الذين اعتبروا أن الحصول على الغذاء لا يمثل بالنسبة إليهم مسألة ذات بال أقلية ضئيلة تقارب 3 في المائة من العينة. واللافت أن أحداً في الكويت لم يقل إن الحصول على الغذاء لا يمثل مسألة ذات بال بالنسبة إليه، ربما لأن ذلك يستوي عندهم وسهولة الحصول على الغذاء.

### هل الحصول على الغذاء عملية سهلة أم صعبة، أم أن ذلك لا يشكل تحدياً على الإطلاق؟



وعندما سُئل المستجيبون عن مدى سهولة حصولهم على الغذاء خلال الأشهر الستة التي سبقت الاستطلاع، أجابت أقلية منهم في الكويت (20 في المائة) ونحو الثلث في المغرب بأنهم عانوا صعوبة في الحصول على المواد الغذائية، أو أنهم اضطروا إلى اقتطاع بعض أنواعها خلال تلك الفترة. إلا أن 56 في المائة من الفلسطينيين، وأكثر من نصف اللبنانيين الذين شملهم المسح أفادوا بأنهم يواجهون المصاعب على العموم. ولا شك في أن إجاباتهم تعكس الحالة التي تزامنت فيها فترة الاستطلاع مع تدهور الأوضاع في غزة في شتاء العام 2008 والجوّ المتوتر سياسياً في بيروت.

### نسبة المستجيبين الذين وجدوا صعوبة في الحصول على الغذاء خلال الأشهر الستة التي سبقت الاستطلاع.



بعض التقدم أيضاً، غير أن الجوع ما زال شائعاً فيه إلى حد خطير. أما الأردن والسعودية ولبنان ومصر والمغرب واليمن، فقد شهدت ارتفاعاً في أرقام الجوع وفي نسبة الانتشار، بينما سجلت الجزائر وسورية انخفاضاً بسيطاً في انتشار القصور الغذائي ولكن ليس في أعداد من يعانون قصور الغذاء.

تتجلى في هذا الاستعراض الإجمالي حقيقة مؤلمة: إن عدد المصابين بقصور التغذية، كما أشرنا سابقاً، قد ازداد 5.7 ملايين بين الفترتين 1990-1992 و2002-2004. وبعبارة أخرى فإن المنطقة بمجموع البلدان فيها تشهد ابتعاداً عن «الهدف الأول»، لا اقتراباً منه. وتغدو الصورة أكثر قتامة عندما نأخذ بالاعتبار أوضاع البلدان التي لا تتوافر عنها بيانات موثوق بها مثل الصومال والعراق: وهي بلدان خضعت للاحتلال وتعاني الصراعات الأهلية، حيث يتضافر تعثر الإمدادات الغذائية والجوع والعنف لتقويض أمن الإنسان. إن من واجب البلدان العربية بمجموعها أن تتحرك في الواجهة المعاكسة لهذا الاتجاه المتردي الذي تشهده منذ فترة 1990-1992، ولتحقيق ذلك عليها أن تذلل العقبات التي تعترض السبيل لاجتثاث الجوع، ويستلزم ذلك بدوره تحديد الأسباب الأساسية بصورة واضحة وتعميم البرامج الكفيلة بمعالجة تلك الأسباب وتنفيذها. في هذا الإطار، على هذه البلدان أن تولي الاهتمام الخاص للقطاعات السكانية الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال والمسنين.

### البدانة - مشكلة متعاظمة في البلدان العربية

يبدو مصطلحاً البدانة وسوء التغذية متعارضين في ظاهر الأمر، غير أن عاملاً مشتركاً يربط بينهما هو العادات الغذائية السيئة. وكما لاحظت المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في خطاب ألقته في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2008،<sup>6</sup> فإن من المستغرب أن التقارير المتلفزة حول سوء التغذية تظهر للمشاهد أطفالاً قاصري التغذية يعتني بهم أشخاص بالغون يعانون البدانة. وثمة تفسير بسيط لهذه المفارقة الصادمة: إن الأطعمة الرخيصة وذات النوعية المتدنية التي تحرم الأطفال من مغذيات أساسية هي التي تُسمن البالغين. ومن هنا فإن البدانة لا ترتبط بالضرورة بالتخمة، وليست، كما يبين الشكل 4-6، مشكلة تخصّ البلدان «الغنية» فقط؛ فهي

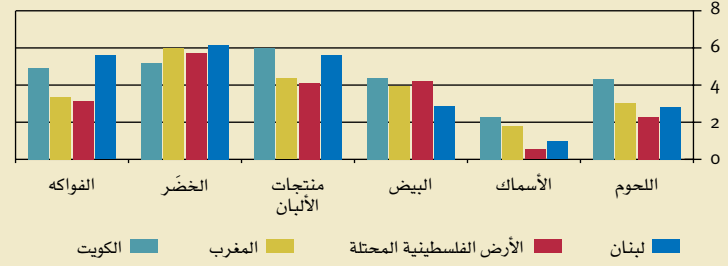
بين النساء اللواتي تحول الموروثات الاجتماعية في الغالب دون ممارستهن الألعاب الرياضية والتمارين الجسدية الأخرى.

تسهم البدانة في عدد من الأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكري، وارتفاع ضغط الدم، وأمراض القلب والشرابيين، وتآكل المفاصل، والعلل النفسية، وأنواع من السرطان. وهذه الأمراض آخذة بالتزايد المطرد في البلدان العربية. وتوضح دراسات عدة أن نقص الوزن عند الولادة وقصور الغذاء خلال فترة الطفولة يؤديان بالفعل إلى زيادة الوزن عند المراهقة عندما تتوافر المواد الغذائية. وفي أوساط القوى العاملة، يرتبط تدني الإنتاجية بالبدانة في أغلب الأحيان.

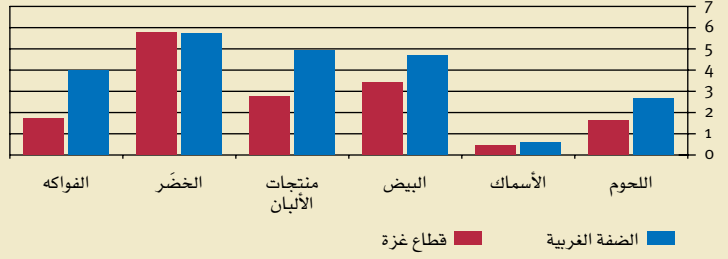
## أسباب الجوع وسوء التغذية في البلدان العربية

تسهم عدة عوامل في مشكلات القصور الغذائي، ومن العوامل المباشرة الافتقار إلى الوسائل اللازمة لشراء كميات كافية من الطعام للاحتياجات اليومية، والافتقار إلى الإمدادات الغذائية. وتشمل العوامل غير المباشرة التي تمثل الأسباب والنتائج في آن واحد، الفقر والجهل والمرض والبطالة واللامساواة بين الجنسين. كذلك الأوضاع المناخية الصعبة والكوارث الطبيعية وإخفاق السياسات التنموية وغياب الاستقرار السياسي والنزاع المسلح هي من العوامل المهمة الأخرى التي تسهم، بصورة غير مباشرة، في إدامة دائرة الفقر والجوع والمرض والمعاناة. وكما الفقر والبطالة ليسا مجرد ظاهرتين اقتصاديتين، فإن قصور الغذاء والجوع ليسا بالضرورة ظاهرتين طبيعيتين أو حتميتين؛ بل هما، في الأعم الأغلب، نتيجة لفاعل إنساني، أو لانعدام الفعل الإنساني. فالبلدان العربية التي تتعرض مجتمعاتها للقصور الغذائي والجوع هي التي تعاني الصراعات والحروب الأهلية أو الاحتلال الأجنبي، بينما ينتج ارتفاع معدلات قصور الغذاء في بلدان عربية أخرى من انتشار الفقر فيها. ويمكن إيجاز أسباب القصور الغذائي بتصنيفها في ثلاث فئات أساسية: القوة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء، وتوافر الغذاء، واستدامة الشرطين كليهما. وتناقش الفقرات الآتية الأسباب المختلفة التي تم ذكرها بمزيد من التفصيل.

تتشابه أنماط التغذية في كل من لبنان والكويت والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة، مع فارق ملموس واحد لدى الفلسطينيين، فهم يستهلكون أقل الكميات من أنواع الغذاء الأساسية، باستثناء الخضّر والبيض. ويأكلون من الخضّر أكثر مما يفعل الكويتيون، والبيض أكثر مما يفعل اللبنانيون والمغربيون، بينما يختلفون عن العينات الأربع، باستهلاكهم لأدنى كمية من الأسماك واللحوم، ويتناولون النوع الأول أقل من مرة واحدة في الأسبوع، والثاني أقل من مرتين في الأسبوع. وقد يعود ذلك إلى ندرة الأسماك وكلفة اللحوم المرتفعة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى العموم، فإن الأسماك واللحوم هي أقل ما يجري استهلاكه بين المستجيبين في البلدان الثلاثة الأخرى، مع تميز الكويتيين بين هذا النمط العام، إذ إنهم يتناولون الأسماك مرتين في الأسبوع، واللحوم أربع مرات في الأسبوع.



ويبرز التباين الواضح عند مقارنة أنماط الاستهلاك الغذائي في غزة والضفة الغربية. فمع أن الناس يتناولون الخضّر بمعدلات متقاربة - أي ست مرات أسبوعيًا - ثمة اختلافات مهمة في استهلاك أنواع الغذاء الأخرى. فالمستجيبون في غزة يتناولون كميات أقل من البيض ومنتجات الألبان والفواكه والخضّر وكذلك كميات أقل من اللحوم والأسماك - وهي معدلات تبين مستوى التغذية هناك على العموم. وقد تدهورت الأوضاع الغذائية لمعظم الفلسطينيين، غير أن أهالي غزة كانوا هم الأكثر تضررًا بسبب القيود التي فرضها الإسرائيليون على حركة البضائع والناس، والحصار الذي فرضوه على القطاع.



قد تنتشر على نطاق واسع في البلدان ذات الدخل المنخفض مثل الأردن وسورية ومصر والمغرب، مثلما تنتشر في بلدان الخليج الغنية. كما يمكن أن تشيع بين الفقراء والأغنياء على حد سواء. ومن الأمور ذات الدلالة أن ظاهرة البدانة وزيادة الوزن تشيع في البلدان العربية بين النساء أكثر منها بين الرجال، خلافاً لما هي الحال في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث تغلب مثل هذه المشكلات في أوساط الذكور. بشكل عام، تُعزى البدانة في المنطقة العربية إلى الإفراط في استهلاك المأكولات الغنية بالدهون والسكر، التي يصاحبها تدني النشاط الجسدي. وقد يفسر ذلك، جزئيًا، شيوع هذه الظاهرة

## ظاهرة البدانة وزيادة الوزن تشيع في البلدان العربية بين النساء أكثر منها بين الرجال

## أ. الأسباب المباشرة

### نقص نصيب الفرد من الغذاء

تُجري منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة كل عام تقييماً لنصيب الفرد من الطعام المتوافر باستخدام «قائمة موازين الأغذية». وهذه القوائم عبارة عن جداول حسابية لكميات المواد الغذائية المُنتجة في بلد معيّن خلال سنة معينة، تضاف إليها الكميات المستوردة أو المخزونة خلال تلك الفترة، وتُطرح منها الكميات المفقودة جراء التلف خلال التخزين أو النقل، أو التي تُستعمل علفاً للمواشي، أو لأغراض أخرى غير الاستهلاك البشري. ويُصار بعدها إلى تقسيم الحاصل على العدد الإجمالي للسكان في البلد. وتحوّل عندئذٍ كل المواد الغذائية المتوافرة إلى ما يعادلها من السعرات الحرارية<sup>7</sup>، بغرض قياس حصة الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية.

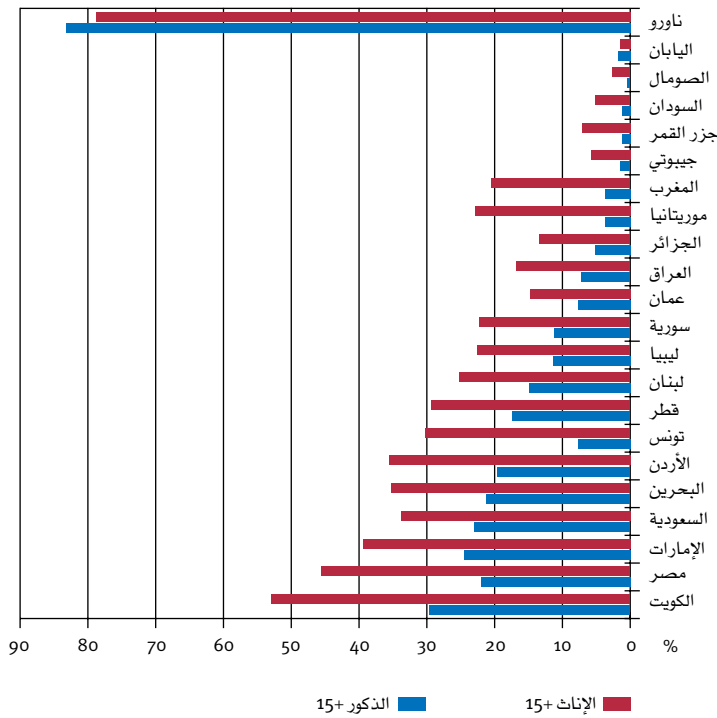
ومن أجل تقييم الإمدادات الغذائية وأنماط التغذية في المنطقة اعتماداً على المعطيات المتوافرة، قُسمت البلدان العربية إلى ثلاث فئات وفقاً لنسبة انتشار الجوع وقصور الغذاء في كل منها بين العامين 2002 و2004. تشمل الفئة الأولى البلدان التي تراوح فيها نسبة الانتشار بين 2.5 و4 في المائة من السكان، وهي الجزائر والسعودية وسورية ولبنان ومصر. والفئة الثانية هي الوسطى التي تكون فيها نسبة الانتشار بين 5 و19 في المائة من السكان، وتضم الأردن والكويت والمغرب وموريتانيا. أما الثالثة، فتشمل السودان واليمن، حيث تصل النسبة إلى 20 في المائة وما فوق. ولا يشمل التقييم كلاً من الإمارات العربية المتحدة وتونس وليبيا التي لا يعتبر فيها الجوع وقصور الغذاء مشكلةً إنسانية. ولكن يمكن إضافة فئة رابعة سيأتي ذكرها لاحقاً، وتضم بلداناً ابتليت بالنزاعات، وهي الأرض الفلسطينية المحتلة والسودان والصومال والعراق.

### • انخفاض حصة الفرد من الطاقة الغذائية مقارنة بالحاجات اليومية

يبين الشكل 5-6 الحصة التي يتزوّد بها الفرد من السعرات الحرارية في البلدان العربية في إطار مقارن بين الفترتين 1992-1990 و2004-2002. ثمة تفاوت جليّ بين مجموعات البلدان الثلاث في توافر السعرات الحرارية، التي ينخفض مستواها إلى حده الأدنى في السودان واليمن

## الشكل 4-6

انتشار البدانة في البلدان العربية، وناورو، واليابان\* حسب الجنس والفئة العمرية لمن تزيد أعمارهم على 15 سنة، 2005

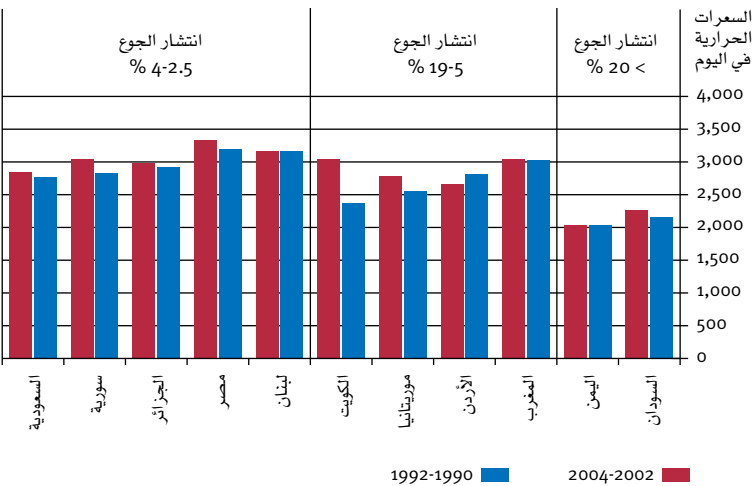


المصدر: منظمة الصحة العالمية 2005 (بالإنجليزية).

ملاحظة: تمثل ناورو واليابان البلدين اللذين تنتشر فيهما أعلى نسبة للبدانة في العالم وأدناها على التوالي.  
\* مقيساً على أساس دليل كتلة الجسم، حيث (د.ك.ج.) < 30 كغ/م<sup>2</sup> وهو مقياس لكمية الدهن بناء على الطول والوزن. و (د.ك.ج.) < 30 تعني السمنة، بينما تعني (د.ك.ج.) 25 إلى 30 الوزن الزائد.

## الشكل 5-6

معدل تزوّد الفرد بالسعرات الحرارية يومياً - 11 بلداً عربياً 1992-1990 و2004-2002



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).

• محدودية توافر الغذاء وتأثيرها في أنماط الحماية والتغذية

يبين الشكل 6-6 نصيب الفرد اليومي (الذي يقاس بالغمات/الشخص/اليوم) من مختلف أنواع مصادر التغذية المتوافرة في البلدان العربية، مع مقارنة المستويات في العام 2004 بالمستويات في العام 1990، ومقابلتها بنظائرها في بلد متقدم، هو اليونان.

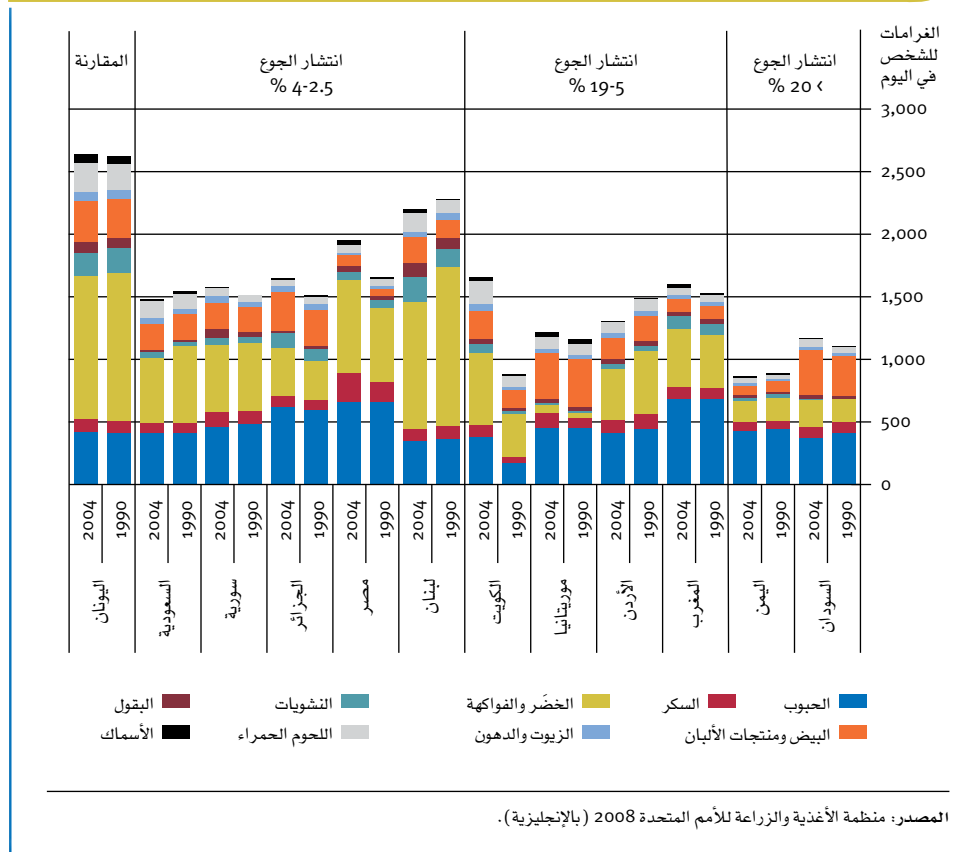
وبينما يظهر الشكل تفاوتاً ملموساً في مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر للعام 2004 بين الفئات الثلاث للبلدان العربية فإنه، على العموم، لا يُظهر التفاوت نفسه بين البلدان في الفئة الواحدة. وتتناسب هذه المستويات تناسباً عكسياً مع انتشار الجوع وسوء التغذية. تحتلّ الفئة الأولى المرتبة العليا في مجال الغذاء المتوافر لكل فرد، وتراوح الكمية الإجمالية، بين 2,200 غرام في اليوم في لبنان مثلاً، حيث ينتشر الجوع في أوساط 3 في المائة من السكان، إلى 1,500 غرام يومياً في السعودية، حيث يعاني 4 في المائة من السكان من الحرمان من المغذيات. في الفئة الثالثة تراوح معدلات نصيب الفرد بين 850 غراماً يومياً في اليمن، حيث يعاني الجوع

(النسبة العليا من انتشار الجوع)، ويرتفع إلى مستواها الأعلى في بلدان الفئة الأولى (النسبة الدنيا من انتشار الجوع). وتظهر المستويات المسجلة لنصيب الفرد من السعرات الحرارية، التي تراوح بين 2,000 سعرة (في اليمن) و3,100 سعرة (في مصر) مجموعاً إجمالياً أعلى من المستوى الأدنى المطلوب للشخص العادي للمحافظة على الوزن وعلى مستوى معتدل من النشاط. من هنا، فإن الشكل يشير إلى أن تفسير ارتفاع نسبة انتشار الجوع في المنطقة إنما يكمن في التفاوت داخل كل واحد من المجتمعات في معدل توافر السعرات الحرارية لأفرادها، ومن ثم، في غياب الإنصاف في توزيع المواد الغذائية المتوافرة بينهم.

إذا نظرنا إلى التغيير في معدلات توافر السعرات الحرارية بين الأرقام الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية (التي سُجّلت في 1990-1992) وبين الأرقام التي سُجّلت في 2002-2004، فإننا لا نلاحظ أي تغيير في لبنان والمغرب واليمن، ونلمس زيادة طفيفة في البلدان الأخرى، باستثناء الكويت التي شهدت زيادة كبيرة في نصيب الفرد مقدارها 700 سعرة حرارية.

## ارتفاع نسبة انتشار الجوع يكمن في غياب الإنصاف في توزيع المواد الغذائية داخل المجتمعات العربية

الشكل 6-6 استهلاك الفرد بالغمات يومياً من مختلف مصادر التغذية، 1990 و2004، 11 بلداً عربياً واليونان



هناك تفاوت ملموس في مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر في البلدان العربية



أكثر من ثلث السكان، و1,150 غراماً يومياً في السودان، حيث يقع أكثر من ربع السكان فريسة للجوع وقصور التغذية. وسجلت الفئة الثانية مستويات تقع بين تلك المسجلة في الفئتين الأولى والثالثة. غير أن المستويات المسجلة في تلك البلدان جميعاً تظل أقل بدرجة ملموسة من مستويات نصيب الفرد قياساً على وضع البلدان المتقدمة، المتمثلة في اليونان (الشكل 6-6).

عندما نتفحص مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر خلال العقد الممتد بين فترتي التقييم نجد أنها لم تتغير بدرجة كبيرة باستثناء حالة الكويت حيث تضاعفت هذه النسبة منذ العام 1990. ويظهر لبنان والأردن واليمن، وهي بلدان تنتسب على التوالي إلى الفئات الأولى والثانية والثالثة، انخفاضاً طفيفاً في مستويات نصيب الفرد من الغذاء المتوافر، ما يساهم، دون شك، في الارتفاع النسبي لانتشار الجوع الذي شهدته هذه البلدان منذ العام 1990. ومقابل ذلك سجلت الجزائر والسودان وموريتانيا ارتفاعاً طفيفاً في نصيب الفرد من الغذاء المتوافر، ما ساعد، بالقدر نفسه، في تخفيف انتشار الجوع في تلك البلدان، ما عدا السودان التي أسهم فيها تدهور الأوضاع في دارفور في تفاقم حدة القصور الغذائي منذ العام 2004.

ومن بين المواد الغذائية المتوافرة، نلاحظ أن الحبوب تمثل الجانب الأكبر من الغذاء المتوافر في البلدان الأربعة، فهي مصدر مهم من مصادر الطاقة والبروتينات وفيتامين ب المركب. والقمح هو المادة الأولى بين أنواع الحبوب المستهلكة في البلدان العربية، باستثناء السودان الذي يغلب فيه استهلاك الذرة السكرية. ويأتي الشعير في المرتبة الثانية في بلدان شمال أفريقيا، بينما يحتل الأرز والذرة المرتبة الثانية بين الحبوب الأكثر شيوعاً في المشرق، والذرة وحبوب الدخن في البلدان الأقل نمواً (السودان واليمن). ولم تحقق أي من هذه البلدان الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب التي تستهلكها إذ ما زالت جميعها تعتمد على الاستيراد، وإن بكميات متفاوتة.

وتتمثل النسبة الكبرى من واردات الحبوب بالقمح الذي يُنتج في المناخات الجوية المعتدلة وتصدره البلدان الصناعية بالدرجة الأولى، ويليه الشعير ثم الذرة إلى حد أقل. ويُلاحظ أن كميات الحبوب المستهلكة قد انخفضت قليلاً خلال السنوات القليلة الماضية في البلدان العربية، ما عدا السعودية ومصر والمغرب وموريتانيا التي استقرت فيها الكميات المستهلكة ولكنها ارتفعت

من حيث نسبتها قياساً على معدل التزود الكلي بالسعرات.

تشكل الفواكه والخضّر المكوّن الغذائي الثاني الأكثر أهمية في معظم البلدان العربية باستثناء السودان وموريتانيا واليمن، حيث ينخفض معدل تزود الفرد من هذه المواد الغذائية إلى ما يُراوح بين 60 غراماً و200 غرام في اليوم. كما تُعدّ منتجات الألبان والبيض من المكونات الغذائية الرئيسية، وبخاصة في السودان وموريتانيا واليمن، بل إن معدلات تزود الفرد من كميات منتجات الألبان المتوافرة في هذه البلدان تعادل نظائرها في الدول المتقدمة. وتعود الوفرة النسبية لهذه المنتجات في تلك البلدان ذات الدخل المتدني إلى انتشار مزارع إنتاج الألبان فيها في السنوات الأخيرة.

تشكل منتجات اللحوم جانباً محدوداً من مجمل الغذاء المتوافر في البلدان العربية، ويحتل الكويت ولبنان والسعودية المراتب العليا من حيث استهلاك اللحوم، التي تزود الفرد بما معدله بين 135 و190 غراماً يومياً. وتمثل الأسماك وأنواع المأكولات البحرية الأخرى جزءاً بسيطاً من الاستهلاك الغذائي في البلدان العربية كافةً.

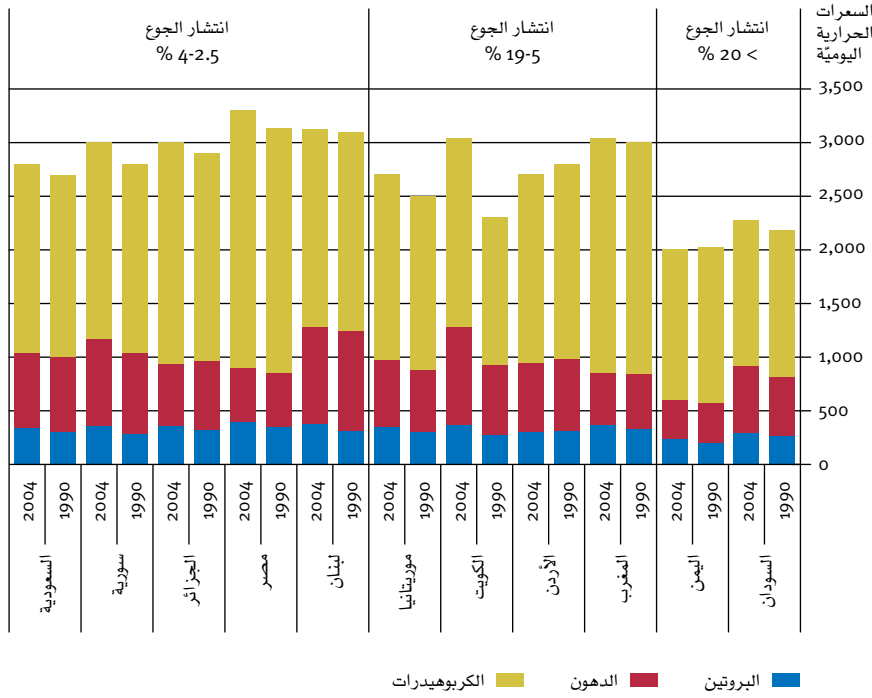
تغيرت أنماط التغذية في معظم البلدان العربية منذ فترة 1990-1992، ففيما لا تزال الحبوب هي العنصر الأول في الوجبة العربية، نجد فيها الآن مقادير أكبر من الفواكه والخضّر ومنتجات الألبان والبيض والزيوت النباتية والسكر، وإلى حد متواضع، اللحوم والأسماك. وعلى الرغم من هذا التوجه نحو التنوع الغذائي، الذي يعكس تفضيلات المستهلكين القادرين على ابتعاد كميات أكبر من الأطعمة المرتفعة الثمن ذات القيمة الغذائية المرتفعة، فإن نمط التغذية بمجمله يظل، مقارنةً بما هو عليه في البلدان المتقدمة، فقيراً في ما يحتويه من الأطعمة الواقية من المرض، الغنية بالأملاح المعدنية والفيتامينات، مثل الفواكه والخضّر ومنتجات الألبان والأسماك.

#### • اختلال التوازن الغذائي

قصور التغذية قد يسببه عدم تناول ما يكفي من الطاقة الغذائية أو الكمية المتوازنة منها أو نقص المغذيات بأنواعها المختلفة. وكما تمّت الإشارة سابقاً، فإن افتقار الطعام إلى المغذيات الكبرى، وهي العناصر التي تُزوّد الجسم بالطاقة (مثل البروتينات، والشحوم، والنشويات) يسبب مشكلاتٍ صحيّةً مثل الهزال والتقرّم ونقص الوزن

### تغيرت أنماط التغذية في معظم البلدان العربية منذ العام 1990

### على الرغم من التوجه نحو التنوع الغذائي في البلدان العربية فإن نمط التغذية بمجمله يظل فقيراً



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزي).

لا تدلّ الأرقام على التوازن الغذائي الفعلي في أوساط الفئات الفقيرة الضعيفة

السودان والكويت ولبنان وموريتانيا. فالغذاء الحيواني في تلك البلدان يمثل ما يقرب من نصف مصادر البروتينات والدهون المتوافرة، وخمس الطاقة؛ وهذه النسب تعادل نظائرها المسجلة في الدول المتقدمة. ولكن، بينما يقدم الغذاء الحيواني مصادر غنية بالبروتين الحيواني العالي النوعية، فإنه يسبب في الوقت ذاته مستويات مرتفعة من الدهون الثلاثية المشبعة الضارة، الناجمة خصوصاً عن تناول كميات مرتفعة نسبياً من منتجات الألبان والبيض، ومقادير قليلة من الفواكه والخضّر (كما هي الحال في السودان وموريتانيا)، والتزود بمقادير كبيرة نسبياً من اللحوم ومنتجات الألبان والبيض (كما هي الحال في الكويت ولبنان).

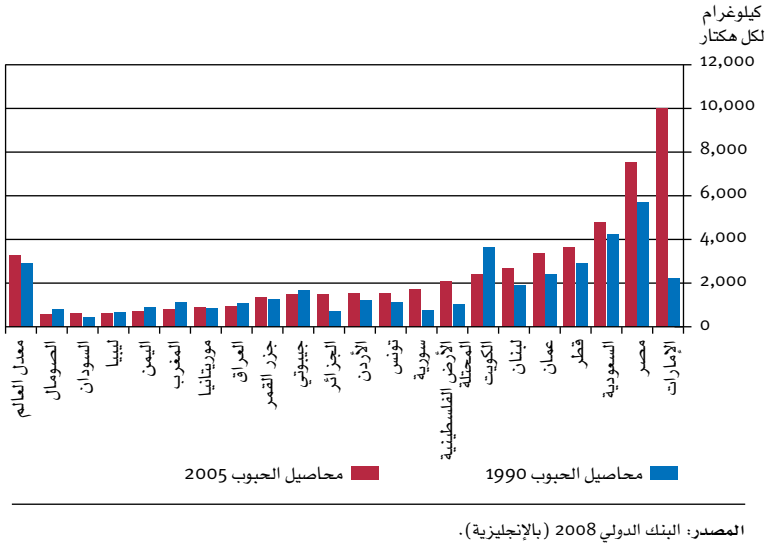
وينبغي، مع ذلك، أن يُنظر بشيء من الحذر إلى هذه الأرقام التي قد تبدو مشجعة. فهي لا تعكس بالضرورة مدى الإنصاف في توزيع الغذاء المتوافر في قطاعات المجتمع المختلفة. كما لا تدل على مقدار التزود الفعلي أو التوازن الغذائي في أوساط الفئات الفقيرة الضعيفة. فما تعرضه هذه الأرقام لا يبدو كونه صورةً للاتجاهات العامة في توافر الغذاء والتزود به داخل كل فئة من فئات البلدان العربية على حدة.

وانكماش حجم الجسم. ويصحّ ذلك حتى عندما يكون مقدار التزود الكلي من السعرات كافياً. غير أن مقادير المغذيات الكبرى من أصل متطلبات السعرات الكلية اللازمة لسلامة الوضع الصحي تتدرج على مدى واسع نسبياً: 55-75 في المائة للنشويات، و15-35 للدهون، و10-15 في المائة للبروتينات.<sup>8</sup>

ويخلص الشكل 6-7 مقدار التزود الإجمالي اليومي من المغذيات الكبرى قياساً على تزود السعرات الكلي للفرد وكيفية تغيّر المعدلات في الفترة الممتدة بين العامين 1990-1992 والعامين 2002-2004. وتطبق هذه المعطيات على البلدان العربية التي توافرت عنها البيانات، بما فيها البلدان التي لا يُعتبر فيها الجوع مشكلةً إنسانية.

تتسم نسب المغذيات الكبرى في الغذاء العربي على العموم بالتوازن، بصرف النظر عن حجم الطاقة المتوافرة، كما لم تتغير هذه النسب بصورة ملحوظة منذ فترة 1990-1992. ونلاحظ كذلك أن مصادر الغذاء الحيوانية تشكل ما يراوح بين ثلث إمدادات البروتين والدهون وربع هذه الإمدادات وبين 7 و13 في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية المتوافرة في كل البلدان باستثناء

## الشكل 6-8 إنتاج الحبوب، 21 بلداً عربياً 1990-2005



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

## المساهمة النسبية لتواردات الغذاء وصادراته

في نصيب الفرد من الغذاء كمية الطعام المتوافرة لأي مجتمع تعكس التطورات في قطاعات إنتاج الغذاء، ودينامية تبادل السلع مع العالم الخارجي. وباختصار، يرتبط توافر الغذاء بقوى العرض - الذي يعتمد بدوره على عدة عوامل مثل الإنتاج الزراعي، والوصول إلى الأسواق العالمية، ونمو الصناعات الغذائية، وحجم المعونات الأجنبية - وكذلك على الطلب الذي يعتمد بصورة خاصة على مستويات حصة الفرد من الدخل.

ويبين الشكل 6-8 أن محاصيل الحبوب في بعض البلدان هو أدنى من المعدل العالمي، وأن الإنتاج قد انخفض بين العامين 1990 و2005 في سبعة بلدان.

ويوضح الشكل 6-9 الشوط الذي قطعته المنطقة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة الممتدة بين العامين 1990 و2004.

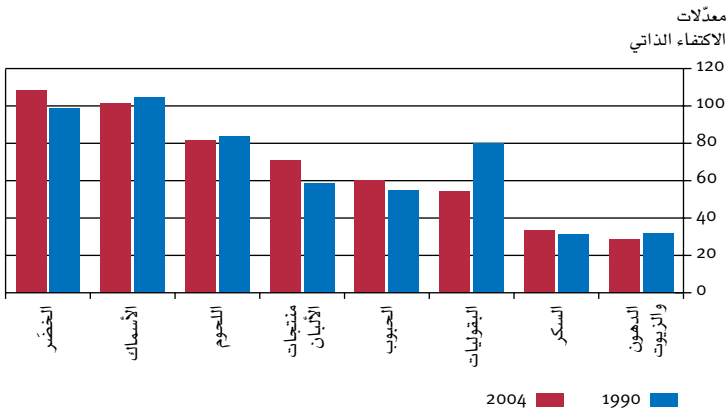
ومن جملة ما يوضحه هذا الشكل أن البلدان العربية، بمجموعها، تتمتع بدرجة من الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الغذائية التي يُقبل عليها الأغنياء (مثل اللحوم، والأسماك، والخضّر)، أكبر منها في مجال السلع التي يستهلكها الفقراء (مثل الحبوب، والشحوم، والسكر).

ويبين الشكل 6-10 مدى اعتماد البلدان العربية، على استيراد المواد الغذائية إجمالاً في العام 2005. ويلاحظ أن نسبة الاعتماد في هذه الدول كافة - باستثناء البحرين - تزيد على المعدل العالمي.

أسهمت عوامل عديدة في اعتماد البلدان العربية الكبير على استيراد المواد الغذائية (جليلة العاطي، ورقة خلفية للتقرير):

- ففي اليمن، وهي من البلدان الأقل نمواً، يعيش 80 في المائة من السكان في الريف، ويعمل 50 في المائة من القوى العاملة في الزراعة. ويؤدي شح المياه وضآلة الأرض الصالحة للفلاحة إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية التي لا يتعدى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 15 في المائة، ولا تستطيع مواكبة التكاثر السكاني السريع (3.6 في المائة سنوياً مقارنةً بمعدل 2.6 في المائة في البلدان العربية عموماً). ومن نتائج ذلك تزايد أعداد من يعانون القصور الغذائي.
- وفي الأردن، وهو من بلدان الدخل المتوسط التي تعاني شح المياه والموارد الطبيعية

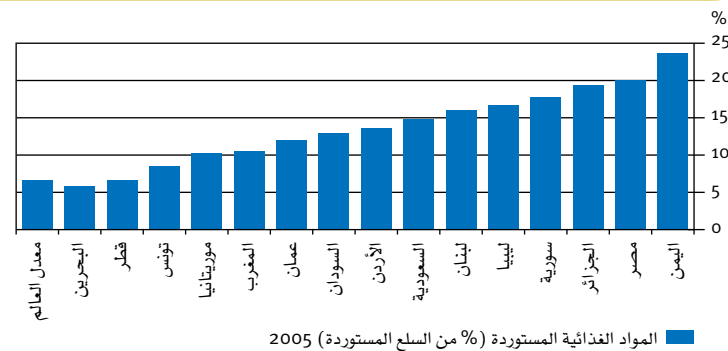
## الشكل 6-9 المعدلات الإقليمية للاكتفاء الذاتي في المنطقة العربية في مجال السلع الغذائية الرئيسية (%، حسب النوع، 1990-2004)



المصدر: حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2008.

ملاحظة: تحسب معدلات الاكتفاء الذاتي في قاعدة بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية بقسمة الغذاء المنتج على الغذاء المتاح للاستهلاك (وحدة القياس لكليهما مليون طن).

## الشكل 6-10 الاعتماد على المواد الغذائية المستوردة، 15 بلداً عربياً، 2005\*



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية). \* النسب الخاصة بلبنان وليبيا تعود إلى عام 2004.

## تفاقت مخاطر الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية لتأمين الحاجات الغذائية في العام 2008

الأخرى، يمثل الإنتاج الزراعي 2 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف 10 في المائة فقط من القوى العاملة. وعلى هذا الأساس فإن استيراد الموارد الغذائية أمر جوهري لتلبية احتياجات الأردن. إلا أن أداء الاقتصاد الأردني يتأثر تأثراً بالغاً بعوامل خارجية ولا سيما تذبذب أسعار النفط واحتدام النزاعات في المنطقة. وقد أسهم الضعف الاقتصادي الناجم عن هذه العوامل في تقليص معدل التزوّد بالسعرات الحرارية للفرد الواحد من 2,820 سعرة في اليوم في الفترة 1990-1992 إلى 2,670 سعرة في الفترة 2002-2004، ما زاد بالنتيجة من انتشار قصور التغذية.

في السعودية، وهي من البلدان ذات الدخل المرتفع، تمثل الزراعة 5 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيها 7 في المائة فقط من القوى العاملة. وكان من نتائج ذلك أن راحت السعودية تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على المواد الغذائية المستوردة. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي شهده البلد نتيجةً للارتفاع الأخير في أسعار النفط، لم يتحقق أي تقدم في المساعي الرامية إلى القضاء على قصور التغذية. والواقع أن عدد من يعانون قد ارتفع منذ الفترة 1990-1992، ما يثير التساؤلات حول سياسات توزيع الغذاء والعدالة الاجتماعية والاتجاهات السكانية.

ومن جهة أخرى، في سورية، وهي من بلدان الدخل المتوسط، يعمل 33 في المائة من السكان في القطاع الزراعي الذي يسهم بربع الناتج المحلي الإجمالي ويشغل ثلث مساحة الأراضي السوريّة. وقد تمكّنت سورية، جراء الاستثمارات والتنمية الزراعية في السنوات الأخيرة، من تجاوز حدود الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية المهمة، فحققت التحسن في أداء صادراتها التجارية في مجال الفواكه والخضّر والبذور والحبوب وزيت الزيتون. وأسهم توسع القطاع الزراعي في إضافة 200 سعرة حرارية في اليوم إلى معدل تزوّد الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية المتوافرة، قياساً على ما كانت عليه الحال منذ الفترة 1990-1992، وهي زيادة تكفي للتقليل من انتشار قصور التغذية بنسبة 5 إلى 4 في المائة، غير أنها لا تكفي لتقليص عدد من يعانون القصور الغذائي الناجم عن التكاثر السكاني (بمعدل 3.1 في المائة).

## يشكّل الفقر والجوع حلقة مفرغة

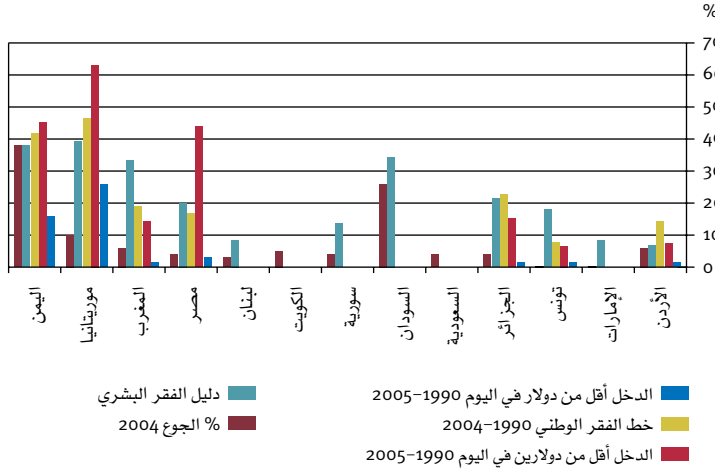
يؤكد التحليل أعلاه النتائج التي خلص إليها مختلف الدراسات من أن تأثير التنمية الاقتصادية في التخفيف من حدة الجوع إنما يعتمد على طبيعة النمو الاقتصادي بقدر اعتماده على مدى هذا النمو ووتيرته. ويظل تأثير التنمية الزراعية في الجهود الرامية إلى استئصال الجوع وسوء التغذية أكبر من تلك المترتبة على التنمية الصناعية في المراكز الحضرية.

وفي البلدان العربية تفاقت مخاطر الاعتماد المفرط على الأسواق العالمية لتأمين الحاجات الغذائية في ربيع العام 2008، عندما تصاعدت أسعار المواد الغذائية في العالم بصورة مفاجئة. ففي أواسط ذلك العام، ارتفعت هذه الأسعار بنسبة 40 في المائة عما كانت عليه في ذلك الوقت من العام الذي سبقه. وشعر بوطأة هذا الارتفاع سكان البلدان العربية كافة تقريباً بما فيها بلدان الخليج الغنية مثل الإمارات والسعودية. من هنا، تقتضي الحكمة أن تحاول الحكومات العربية الاستفادة مما هو متوافر لديها من المياه والأراضي الصالحة للزراعة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الغذائي. وسيناقش هذا الموضوع المهم في الجزء الختامي من هذا الفصل.

## ب. الأسباب غير المباشرة

### الفقر والجوع

يشكل الفقر والجوع حلقةً مفرغةً؛ فالجوع يطيل أمد الفقر لأنه يخفّض الإنتاجية، والفقر يعيق قدرة الفرد على الإنتاج ويحول دون حصوله على ما يحتاج إليه من غذاء. ولا يتعرض الفقراء لمخاطر الجوع وقلة المغذيات فحسب، بل كذلك للأمراض المزمنة المرتبطة بنمط التغذية والعادات وضغوط الظروف والأوضاع التي تنوء بتقلها عليهم. وبميل الفقراء وغير المتعلمين، أكثر من غيرهم، إلى أنماط سلوكية محفوفة بالمخاطر الصحية مثل التدخين وتناول الأطعمة الدهنية الجاهزة والمقلية ذات السعرات العالية والكلفة الزهيدة. وهم يفتقرون إلى الرعاية الصحية والوعي الصحي ويتعرضون، جراء الحرمان، للإجهاد الاجتماعي والبدني والنفسي. وتبيّن مراجعة لـ 144 دراسة عن البدانة في البلدان المتقدمة أن ثمة علاقةً عكسيّةً بين البدانة والمنزلة الاقتصادية الاجتماعية، وتلاحظ أن الفقراء غالباً ما يضطرون إلى تناول الوجبات السريعة ولا يدركون دائماً الأصول الأساسية للحماية الغذائية



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2007.

ملاحظة: اعتمدت معدلات إجمالي الناتج المحلي والفقر للبلدان الدولية الواردة في هذه المناقشة على مكافئ القوة الشرائية وفقا لبرنامج المقارنة الدولي للفترة من 1993 إلى 1996. ومقابل ذلك، يعود مكافئ القوة الشرائية لمعدلات الفقر الواردة في الفصل الخامس إلى العام 2005.

ومستوى الجوع هما أدنى بشكل ملحوظ في مصر (20 في المائة و4 في المائة على التوالي) مما هما في المغرب (34 في المائة و6 في المائة على التوالي). وتدل الأرقام الأكثر انخفاضاً في حالة مصر على أن أنماط الغذاء والبرامج الحكومية لدعم الغذاء قد أسهمت في الحد من انتشار القصور الغذائي.

كما يظهر في الشكل 11-6، إن عدد الفقراء في البلدان العربية التي تتوفر عنها البيانات يتجاوز أعداد من يعانون القصور الغذائي. فنسبة من يعيشون على أقل من دولارين في اليوم هي أعلى من نسبة الجوع في الأردن والجزائر والسعودية والسودان وسورية والكويت ولبنان ومصر والمغرب، وموريتانيا، بينما تتساوى تقريباً معدلات الفقر والجوع في اليمن. وتؤكد إحصاءات البنك الدولي أن الفقر يفوق قصور التغذية انتشاراً في تونس وفي بلدان أخرى في المغرب والمشرق العربيين عمومًا. مع ذلك، يُلاحظ أن النسبة المئوية لمن يعانون الجوع في الأردن والجزائر والمغرب، هي أعلى من النسبة المئوية لمن يعيشون في فقر مدقع، أي على أقل من دولار واحد في اليوم.

في هذا السياق يمكن عقد مقارنات مفيدة أخرى. إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي متقارب في الأردن ولبنان (5,530 دولارًا و5,584 دولارًا على التوالي)، وتتقارب

الصحية<sup>9</sup>. ويشير ذلك إلى أن نسبة البدانة وما يصاحبها من مخاطر صحية ستكون أعلى في البلدان التي يزيد فيها سوء التغذية بالتلازم مع التطور الحضري. وتستدعي مواجهة هذا العبء المزدوج المتمثل بالجوع المزمن وتفتشي الأمراض غير المعدية، الناتج منه، وضع سياسات خاصة للغذاء تركز على الفئات الضعيفة من الفقراء في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

على الرغم من ذلك كله، لا يرتبط الفقر حتمًا بقصور التغذية عندما تميل أنماط الاستهلاك في أوساط الفقراء إلى المواد الغذائية ذات الكلفة الزهيدة ولكن المغذية، وعندما تكون هذه المواد سهلة المنال. وحين تتوفر الإحصاءات حول مستويات الفقر ومستويات القصور الغذائي في منطقة ما، فإن دليلي القياس قد لا يتداخلان أو يتطابقان على الدوام، فأعداد من يعانون قصور التغذية قد تزيد على أعداد الفقراء في بعض الحالات التي لا يكون فيها تدني الدخل هو الذي يعوق الحصول على الغذاء، بل قد يكون السبب عقبات أخرى، مثل عوائق في حركة النقل، أو اضطرابات سياسية. وربما تنخفض أعداد من يعانون القصور الغذائي إلى ما دون أعداد الفقراء، كما هي الحال في المناطق التي تطبق فيها سياسات حكومية لإمداد الفقراء بالغذاء، أو التي يتألف الغذاء السائد فيها من أطعمة زهيدة الكلفة ولكنها تلبى احتياجات الجسم من الطاقة. من ينظر إلى انتشار الفقر في البلدان العربية التي تتوفر عنها البيانات، وإلى ترابطه مع انتشار الجوع والقصور الغذائي (الشكل 11-6)، يُلاحظ أن معدلات الفقر الأكثر حدة (أي عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم) والحرمان من واحدة أو أكثر من الخدمات الأساسية، إنما تتركز في تلك البلدان التي ترتفع فيها نسبة انتشار القصور الغذائي، أي في البلدان ذات الدخل المتدني، وهي السودان وموريتانيا واليمن.

إن أكثر من 60 في المائة من سكان موريتانيا، ونحو 45 في المائة من سكان اليمن، ونحو 40 في المائة من سكان مصر، يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وقد تكون المقارنة مثيرة للاهتمام. ففي مصر، يعادل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (محسوبًا على أساس قيمة القوة الشرائية) ما يقارب نظيره في المغرب (4,337 دولارًا و4,555 دولارًا على التوالي في العام 2005). ومع ذلك، فإن مستوى الفقر (محسوبًا مع أساس النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم)

### ستكون نسبة البدانة أعلى في البلدان حيث يتلازم سوء التغذية والتطور الحضري

## إن في وسع أية دولة أن تحد من الجوع والفقير

إن البلدان التي تمر بمثل هذه الظروف الخاصة تشهد تدهوراً في أوضاعها الغذائية لعدة أسباب لعل أهمها اختلال نمط الحياة اليومية الذي درج الناس من خلاله على ترتيب نمط حياتهم اليومي وتحركاتهم وأسلوب شرائهم لاحتياجاتهم الأساسية. وتجلب هذه الاضطرابات معها فقدان الأمن الشخصي، بكل ما ينطوي عليه ذلك بالنسبة إلى من يعيشون في مناطق النزاع. فقد تضي إلى وفاة الآلاف من المزارعين وغيرهم ممن يعملون في إنتاج الغذاء ونقله أو توزيعه. وتشهد المناطق الريفية في تلك البلدان استخدام الآلاف في أعمال عسكرية بدلاً من اشتغالهم في إنتاج الغذاء؛ أو هروب آلاف آخرين من منتجي المحاصيل الزراعية وموزعيها إلى مناطق أكثر أمناً. يضاف إلى ذلك أن اللاجئين والمهجرين غالباً ما يضطرون إلى البحث عن الطعام في الأماكن التي يلوذون بها، وغالباً ما تخونهم الظروف فلا يجدون مورداً للرزق والعيش الكفاف. ويتضاعف تأثير هذه الاضطرابات عندما تؤدي النزاعات المسلحة إلى تدمير الطرق وأنظمة الري وشبكات الكهرباء ومرافق البنية التحتية الأخرى، وتعطيل إنتاج الغذاء ونقله، والحد من القدرة على مواجهة الفيضانات والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. وفي ظل هذه الظروف لا تؤدي ندرة الغذاء إلى غلاء الأسعار فحسب، بل يصبح نقله بصورة آمنة من منطقة إلى أخرى عملية محفوفة

كذلك نسبة انتشار الفقر والجوع في البلدين. ومن جهة أخرى، السعودية، وهي من بلدان الدخل المرتفع، ليست أحسن حالاً من سورية ذات الدخل المتوسط، من حيث نسبة انتشار الجوع (وهي 4 في المائة من السكان في كل من البلدين وفق بيانات البنك الدولي).<sup>10</sup> ويوضح ذلك، مرة أخرى، أن توافر الموارد وحده لا يكفي لتحقيق تنمية المجتمع أو لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. إن في وسع أية دولة، ولو محدودة الموارد نسبياً، أن تواجه التحدي بالحد من الجوع والفقير، والمطلوب في هذه الحالة هو تطبيق سياسات تنمية مدروسة ومصممة بشكل جيد وشاملة بمضمونها، والشروع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومالية بنيوية تضمن عدالة التنمية في القطاعات الاجتماعية كافة، مع إيلاء الشرائح الأكثر ضعفاً عناية خاصة.

## الاحتلال الأجنبي والنزاعات الأهلية والجوع

على الرغم من عدم توافر بيانات موثوق بها وحديثة عن البلدان العربية التي تعاني وطأة الاحتلال أو النزاعات الأهلية، ما يجعل من المتعذر مقارنتها بالبلدان العربية الأخرى، فإن المعطيات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي تعطي فكرة عامة عن ضخامة المشكلة (انظر الجدول 6-1).

الجدول 6-1

### الإعانات الغذائية في مناطق النزاع في البلدان العربية، 2000-2008

البلد	عدد من يعانون قصور الغذاء	عدد المنتفعين من برنامج الأغذية العالمي WFP	أعراض أخرى للأزمة
الأرض الفلسطينية المحتلة	في العام 2005، كان 53 في المائة من سكان قطاع غزة و 21 في المائة من سكان الضفة الغربية يعانون انعدام الأمن الغذائي	بين آذار/مارس وأيار/مايو 2008، تلقى 39.33 في المائة من الأسر مساعدات غذائية.	في العام 2005، تبين أن 9.9 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر مصابون بالتقرح، وأن هذه النسبة أخذت بالتزايد مقارنةً ببيانات 1996 و 2000
السودان	في العام 2005، كانت نسبة 53.8 في المائة من الأسر المهجرة داخلياً تعاني انعدام الأمن الغذائي	في العام 2005، وصل عدد المنتفعين من المساعدات الغذائية الشهرية في دارفور الكبرى إلى 1,936,554 شخصاً	في أيلول/سبتمبر 2004، كان 25.7 في المائة من الأطفال ممن تراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 59 شهراً يعانون سوء التغذية بمعدلات حادة
الصومال	قُدِّر عدد الأشخاص الذين هم في حاجة إلى مساعدة غذائية بحلول شهر ديسمبر/كانون الأول من العام 2008، بنحو 3.5 مليون شخص، أي ما يقرب من نصف سكان الصومال.	زاد عدد المنتفعين من برنامج الأغذية العالمي من 700,000 شخص في آب/أغسطس 2006 إلى 1.4 مليون في أيار/مايو 2008	في كانون الثاني/يناير 2008، ازدادت معدلات سوء التغذية الحاد في مناطق بونتلاندي في شابيل، وهيران، ونوغال الوسطى والجنوبية إلى ما فوق العتبة الدولية للطوارئ وهي 15 في المائة.
العراق	في العام 2005، كانت نسبة 39 في المائة من الأسر في العراق تعاني مشكلات غذائية	في العام 2005، كان أكثر من أربعة ملايين شخص (أي 15.4 في المائة من السكان) يعانون انعدام الأمن الغذائي، مع أنهم كانوا يتلقون وجبات الغذاء من نظام التوزيع العام. إننا انعدمت هذه الوجبات فسيعالي 8.3 ملايين شخص (أي 31.8 في المائة من السكان) من انعدام الأمن الغذائي	في العام 2005، كان مستوى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال في ست محافظات (الوسيط، صلاح الدين، النجف، القادسية، المثنى، ذوقار) أكثر من 10 في المائة، أي بدرجة «خطير». وفي القادسية 17 في المائة، أي «حرج».

المصدر: برنامج الأغذية العالمي 2008 (بالإنجليزية). (انظر المراجع الإحصائية)

بالمخاطر الناجمة عن الاعتداءات والابتزاز من جانب الميليشيات وعصابات المجرمين.

ولا عجب، إذن، أن تحوّل هذه الأزمات البلدان المعنية بؤراً للكوارث الإنسانية تمتد في تداعياتها إلى البلدان المجاورة، وتثير القلق في الأوساط الدولية بحيث يستدعي الحجم الهائل لضحايا الفقر والجوع التدخّل الخارجي. ويبين الجدول التالي كيف أعاققت هذه الأزمات قدرة السكان في تلك المناطق المتضررة على الحصول على حاجاتهم الغذائية الضرورية.

أعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قائمة تضم ستّة وثلاثين بلداً هي الأكثر تعرّضاً للمخاطر نتيجة لزيادة أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتتطلب، من ثمّ، معونات غذائية خارجية. وتشمل القائمة أربعة بلدان عربية بينها ثلاثة تعاني التدخّل الأجنبي أو النزاع الأهليّ أو كليهما. فاعتبر الصومال والعراق تعانين نقصاً استثنائياً في المحصلة النهائية لإنتاج/تموين الأغذية، وموريتانيا، تواجه عجزاً

واسعاً في الحصول على الغذاء، أما السودان، فاعتبر أنّه يعاني اختلالاً حاداً في الأمن الغذائي في بعض المناطق.<sup>11</sup>

### السياسات الاقتصادية والعلومة

يتأثر إمكان الحصول على الغذاء، إلى حد كبير، بالسياسات الاقتصادية للحكومات ودرجة الانفتاح على الأسواق العالمية. ويمثل دعم السلع الغذائية لتقليل كلفتها بالنسبة إلى الناس إحدى هذه السياسات، بينما يشكل وقف هذا الدعم سياسةً أخرى. وقد انتهج معظم البلدان العربية سياسة دعم التموين الغذائي كجزء من العقد الاجتماعي القائم على تلبية الدولة احتياجات المواطنين الجوهرية مقابل ولائهم لها. وفي الستينات والسبعينات من القرن المنصرم كان هذا النوع من العقد الاجتماعي من الملامح الأساسية لأنظمة الحكم في بعض البلدان العربية التي صُمّمت فيها البرامج التنموية على نمط النموذج

### يتأثر إمكان الحصول على الغذاء بالسياسات الاقتصادية للحكومات ودرجة الانفتاح على الأسواق العالمية

## الإطار 6-4 مبادرتان للحد من الفقر - البرازيل والمكسيك

### تجربة البرازيل الداعمة للفقراء في عهد الرئيس إغناسيو لولا دا سيلفا

نجح الرئيس الحالي للبرازيل لويس إغناسيو لولا دا سيلفا في الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي لمصلحة الطبقة الشعبية الفقيرة، وذلك ما استعصى على كل الحكومات التي سبقتة، ديمقراطية كانت أم دكتاتورية. ففي كانون الثاني/يناير 2003، بدأت حكومة لولا تنفيذ برنامج «نحو إنهاء الجوع» «Fome Zero»، بهدف الإسراع في تحسين الأمن الغذائي لنحو 44 مليون نسمة. ويتركز هذا البرنامج على مجموعة من الإجراءات تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي للبرازيليين وتحسين دخلهم بزيادة الإمدادات الغذائية الأساسية وتحسين إمكان الحصول على الأغذية والتخفيف على وجه السرعة من الجوع عن طريق تدخلات موجهة.

وفي تشرين الأول/أكتوبر من العام 2003 بدأ تنفيذ أحد عناصر برنامج «نحو إنهاء الجوع»، وهو برنامج «دخل الأسرة» «Bolsa Família»، الذي يسعى بشكل مباشر إلى معالجة نقص التعليم وسوء التغذية في الوقت نفسه؛ فهو يوفر دعماً مالياً مشروطاً للأسر الفقيرة. ومن بين الشروط الانتظام في المدارس والزيارات إلى المراكز الصحية الأساسية. استطاعت الحكومة في العام 2006 إيصال خدماتها إلى الأسر المستحقة، التي يقدر مجموع أفرادها بـ 11.2 مليون نسمة، وتمكنت البرازيل من تخفيض نسبة انتشار الجوع من 12 في المائة في 1990-1992 إلى 7 في المائة في 2002-2004، وكذلك عدد الجياع من 18,5 مليون إلى 12,8 مليوناً نسمة خلال المدة نفسها. وفي تموز/يوليو 2007 عزّز هذا البرنامج الاجتماعي بتخصيص 2,6 مليار يورو لتحسين الظروف المعيشية للفقراء، بإمداد الأرزقة والأحياء الشعبية الفقيرة في ضواحي المدن بالماء الصالح للشرب والمرافق الصحية السليمة والكهرباء.

### برنامج المكسيك للحد من الفقر وقصور التغذية

يمنح برنامج «الفرص» أو «Oportunidades» الذي أطلق في العام 1997 تحت اسم «التقدم» أو «Progres» تحويلات نقدية إلى الأسر الفقيرة شريطة أن تثبت التحاق أطفالها بالمدرسة بصفة منتظمة وتزوّد أفرادها بصفة دورية على العيادات الصحية. ويسعى هذا البرنامج الحكومي الاجتماعي، في المدى القصير، إلى تحسين صحة أفراد الأسر الفقيرة ووضعها التعليمي، وفي المدى الطويل، إلى مساعدة هذه الأسر على تجاوز خط الفقر من خلال التعلم الذي سيوفر فرص العمل لأفرادها ويحسن دخلها.

ويغطي هذا البرنامج الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الغذائية والصحية والتعليمية الأساسية، وهي خمسة ملايين أسرة (تضم خمسة وعشرين مليون نسمة)، ويُلبي هذه الاحتياجات المحدودة عبر تحويلات مالية تُقدّم إلى الأمهات مباشرة، لزيادة استقلالهنّ من ناحية، وضمان استخدام هذه الأموال لمصلحة الأسرة، أي لدفع نفقات انتظام الأطفال في المدارس، وشراء اللوازم المدرسية وتوفير التغذية، وقيام جميع أعضاء الأسرة بزيارات صحية دورية. وفي مجال التعليم، تكون المنح الدراسية في المرحلة الثانوية (من السنة الدراسية السابعة إلى التاسعة)، والثانوية العليا (من السنة العاشرة إلى الثانية عشرة) أعلى للفتيات منها للفتيان لتضييق الفجوة بين الجنسين في الدراسة المنتظمة. أما المرأة الحامل، التي تواظب على حضور محاضرات النوعية الشهرية وتخضع لخمسة فحوص طبية قبل الولادة، وفحصين لأسنانها مع الحرص على العناية بها، فتحظى بالمعالجة المجانية، وتُعفى من نفقات التوليد فضلاً عن نفقات العناية طوال ثلاثة أشهر بعد الولادة وتتلقى كذلك مكملات غذائية لها ولرضيعها.

المصدر: Braine 2006.

المصدر: Kenneth 2002.

## من الممكن انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية مع تأمين الحد الأدنى من الغذاء للفقراء

## يمكن الاحتجاجات المتعلقة بالغذاء أن تثير التوتر بين الدول أو الكيانات السياسية المتجاورة

الاشتراكي. كما كانت هذه السياسة هي النهج الذي اتبعته بعض الحكومات في البلدان العربية المصدرة للبتروال التي استخدمت عائدات النفط للمحافظة على استمرار النظام السياسي. ولعل هذا ما يفسر انخفاض عدد من يعانون القصور الغذائي في البلدان العربية إلى مستوى أقل من عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين يوميًا. اعتبارًا من أواخر السبعينات في القرن الماضي بدأت بعض الحكومات في البلدان العربية غير المصدرة للنفط أولى محاولاتها لتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والتخلي عما أصبحت تسميه «عبء الدعم». ولكن سرعان ما أدركت مدى صعوبة هذه المهمة عندما أدت محاولات إلغاء الدعم إلى اندلاع حركات الشغب والاضطراب بين الأهالي على نطاق واسع في تونس ومصر والمغرب، وحتى في الجزائر - وهي من البلدان المصدرة للنفط.

وعلى الرغم من ذلك دأبت البلدان العربية بمعظمها منذ ثمانينات القرن الماضي على المضي قدمًا في تحرير الاقتصاد واتباع سياسة تحرير السوق. ولن نصدّر الأحكام في هذا السياق على تلك السياسات، لكن لا يمكن الإنكار أن هذه السياسات قد جعلت أسعار المواد الغذائية عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. فمنذ العام 2006 كان على البلدان المستوردة للمواد الغذائية، أي الأغلبية العظمى من دول المنطقة، أن تتحمل تعاظم أسعار الغذاء في أسواق العالم. وتعزو منظمة «الفاو» والبنك الدولي الازدياد المتسارع في الأسعار إلى أسباب شتى بينها التغيرات المناخية التي تركت آثارها في الإنتاج في البلدان المصدرة للحبوب، والاستنزاف المكثف لمخزون الحبوب، وتعاظم استهلاك اللحوم ومنتجات الألبان في الاقتصادات الناشئة، ولا سيما في الصين. ومن الأسباب الرئيسية الأخرى تزايد الطلب في الولايات المتحدة وأوروبا على الوقود الحيوي المشتق من الحبوب، نظرًا إلى ارتفاع كلفة النفط والنقل. وقد أضيف ذلك كله إلى شيوع المضاربة على الحبوب في البورصات العالمية فارتفع سعر القمح ارتفاعًا حادًا بمعدل 200 في المائة، تواكب مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية عمومًا والتي بلغت نسبة 75 في المائة منذ مطلع القرن الحادي والعشرين<sup>12</sup> وتضاعفت أزمة الإمداد الغذائي العالمية المترتبة على ذلك في عدة بلدان عربية جراء سوء الإدارة الحكومية لبرامج دعم الغذاء فيها.

والواقع أنه ليس ثمة ما يفرض الالتزام بالتطبيق الشامل لمثل هذه السياسات إذا كانت ستفضي إلى انتشار الجوع والقصور الغذائي. وتثبت تجربة بعض الدول، ولا سيما البرازيل والمكسيك في أميركا اللاتينية، أن من الممكن انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية مع تأمين الحد الأدنى من الغذاء للفقراء.

## تأثير القصور الغذائي في أمن الإنسان في البلدان العربية

يقوّض الجوع أمن الإنسان بأبسط أشكال وجوده، فهو يلحق الضرر بالصحة والإنتاجية وبالعلاقات مع الآخرين كما يمثل تهديدًا للحياة ذاتها بما يتجاوز الانتقاص من العمر المتوقع عند الولادة. أما التدافع للحصول على الخبز فقد يتفجر على شكل مصادمات وأعمال شغب عنيفة. وقد تجلّى ذلك في الأحداث التي وقعت في الأعوام القليلة الماضية في بعض البلدان العربية.

على الصعيد الفردي قد يكون الجوع الحاد والمزمن سببًا مباشرًا للوفاة أو الإصابة بمرض عضال. وتدل التقديرات على أن نحو 25,000 شخص من البالغين والأطفال يلاقون حتفهم يوميًا في أنحاء العالم جراء الجوع والمسببات المتعلقة به<sup>13</sup>. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن البلدان العربية بهذا الصدد فإن الارتقاء المتسارع في أسعار الحبوب بمعدل 200 في المائة منذ العام 2001 قد زاد من صعوبة الحصول على الخبز في معظم البلدان العربية، بما فيها البلدان النفطية، مثل الإمارات والسعودية. ومنذ شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام 2007 شهدت مصر والمغرب وموريتانيا حركات احتجاج جماعية حول تقطع إمدادات الخبز وغلاء أسعاره. وواجه السوريون واللبنانيون واليمنيون صعوبة بالغة في الحصول على الخبز، وهو المقوم الرئيسي للوجبة العربية. وفي مطلع العام 2008، أدت المشاحنات أمام المخازن في مصر إلى مصرع بعض الأشخاص وإصابة آخرين بجروح.

يمكن الاحتجاجات المتعلقة بالغذاء أن تتجاوز حدود المجتمعات التي تعاني نقص المواد الغذائية فتثير التوتر بين الدول أو الكيانات السياسية المتجاورة، ومن الأمثلة البارزة على ذلك محاولات الفلسطينيين في غزة في شهر كانون الثاني/يناير من العام 2008 اقتحام الحدود المصرية للتغلب على حالة الحصار



يشكل الأطفال والنساء الفئات الأكثر تضرراً من قصور الغذاء والجوع

وتجدر الملاحظة أن نسبة الأطفال الناقصي الوزن تتفاوت بين بلد وآخر، حيث بلغت في اليمن 45.6 في المائة في العام 2003، وفي لبنان 3.3 في المائة في العام 2002.

كما يتضح من الجدول 2-6، على الرغم مما حققته غالبية البلدان العربية من تقدم في مكافحة القصور الغذائي، ما زال الأطفال يشكلون نسبة غير متوازنة بين الجياع والفقراء الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وما يزال العديد من البلدان العربية يشهد معدلات عالية لانتشار نقص الوزن أو التقرُّم بين الأطفال ممن هم دون الخامسة مقارنةً بمعدلات أقرانهم من تلك الفئة في الحالات العادية. وقد سجلت أعلى نسبة لانتشار هاتين الظاهرتين بين الأطفال

الذي فرضته عليهم إسرائيل. وقام أهل غزة، الذين يتضورون جوعاً، بإزالة جانب من الحواجز القائمة على الحدود بين غزة ومصر وتدفق مئات الآلاف منهم إلى سيناء بحثاً عن الغذاء والدواء. ولم تتوقف حالة اختراق الحدود التي أغضبت السلطات المصرية إلا بعد أن نجحت القوات المصرية في إصلاح الحواجز.

ويشكل الأطفال والنساء الفئات الأكثر تضرراً من قصور الغذاء والجوع، فقد وصل انتشار نقص الوزن والتقرُّم بين الأطفال ممن تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى نسبة 14.6 و 22.2 في المائة على التوالي في فترة 2000 و 2005. ووصلت نسبة المواليد الناقصي الوزن إلى 12 في المائة في فترة 2000 و 2006.<sup>14</sup>

تأثير الجوع في الأطفال - البلدان العربية مقارنةً بالمناطق والمجموعات الأخرى

الجدول 2-6

البلد	انتشار نقص التغذية (% من السكان)		انتشار حالات الأطفال دون الخامسة ممن يقل وزنهم عن المعدل الطبيعي		انتشار حالات نقص الوزن عند الولادة	
	1992-1990	2004-2002	2006-2000	2006-2000	2006-2000	2006-2000
الأردن	4.00	6.00	3.60	12.00	12.00	7.00
الأرض الفلسطينية المحتلة	..	16.00	*4.90	..	*9.90	..
الإمارات	4.00	3.00	..	..	..	..
تونس	2.50	2.50	*4.00	7.00	*12.30	..
الجزائر	5.00	4.00	10.20	6.00	21.60	..
السعودية	4.00	4.00	..	..	..	..
السودان	31.00	26.00	38.40	..	47.60	..
سورية	5.00	4.00	*6.90	9.00	*18.80	..
الصومال	..	..	*33.00	11.00	*23.30	..
عمان	..	..	..	8.00	..	..
الكويت	24.00	5.00	..	..	..	..
لبنان	2.50	3.00	*3.90	6.00	*11.00	..
ليبيا	2.50	2.50	..	..	..	..
مصر	4.00	4.00	5.40	14.00	23.80	..
المغرب	6.00	6.00	9.90	15.00	23.10	..
موريتانيا	15.00	10.00	30.40	..	39.40	..
اليمن	34.00	38.00	*45.60	..	*53.1	..
شمال أفريقيا والشرق الأوسط	6.00	7.00	*14.60	12.00	*22.20	..
بلدان الدخل المتوسط المنخفض	16.00	11.00	10.70	7.00	24.80	..
آسيا والمحيط الهادي	17.00	12.00	12.90	6.00	26.20	..
البلدان المتقدمة	3.00	3.00	..	..	..	..

المصدر: البنك الدولي 2007 (بالإنجليزية).

\* تعود البيانات إلى الفترة 2000-2005 (آخر سنة توافرت فيها) .. البيانات غير متوافرة

## ينعكس الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال على أدائهم المدرسي

## لم يعد في وسع أي بلد أن يحقق الاكتفاء الذاتي المستدام

في البلدان ذات التجمّعات الكبيرة من الفقراء كالسودان وموريتانيا واليمن. وفي الطرف الآخر من هذا السَلْم المعياري، يسجل الأردن النسبة الدنيا من انتشار نقص الوزن، ولبنان النسبة الدنيا من حالات التَقَرُّم بين الأطفال. وتسجل الجزائر ولبنان النسبة الدنيا من حالات المواليد الناقصي الوزن. أما بدانة الأطفال فهي مشكلة تثير بعض القلق في عدد قليل من البلدان العربية وأبرزها الجزائر ومصر والمغرب حيث تنتشر زيادة الوزن بين 13 في المائة و15 في المائة من الأطفال ممن هم دون الخامسة. ومع أن سوء التغذية ليس هو السبب الوحيد لهذا العارض، فإنه غالباً ما يتداخل ويتقاطع مع ظروف الفقر وما تؤدي إليه من زيادة احتمال التعرض للاعتلال الصحي، والزُّحار والأمراض المعدية.

المقلق أنه على الرغم من أن نسب القصور الغذائي في البلدان العربية هي أدنى من النسب المسجّلة في البلدان النامية، فإن أوضاع الأطفال في فئة البلدان العربية ذات الدخل المتوسط المنخفض تسجّل نسباً أسوأ بالمقارنة مع المناطق الأخرى. فبالمقارنة مع أطفال شرق آسيا والمحيط الهادي مثلاً، تتخطى نسبة معاناة الأطفال العرب من القصور الغذائي النسب المسجلة في تلك المنطقة برغم انتشار هذه الظاهرة فيها. يضاف إلى ذلك أن نسبة المواليد الناقصي الوزن في البلدان العربية تتخطى أيضاً النسب المسجّلة في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادي والبلدان ذات الدخل المنخفض.

ينعكس الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال على أدائهم المدرسي، إذ يتأخر التحاق الأطفال الجياع بالمدارس، هذا إذا التحقوا بها أصلاً، ويتسربون منها في وقت مبكر، كما يظلّ أدائهم دون أداء الأطفال المكتفين غذاءً، ولو واطبوا على الدوام المنتظم في المدارس. ونادراً ما تستطيع العائلات الفقيرة التي لا تتمتع بالأمن الغذائي أن تتكفل بتعليم الأبناء والبنات الذين يُعتمد عليهم في الغالب في الأعمال المنزلية أو في تأمين دخل إضافي أو في دعم الأسرة. ويكون الانقطاع عن الدراسة بين فتيات العرب أكثر منه بين الفتيان لأن تحصيلهن العلمي لا يحظى بالأولوية نفسها.

## ملاحظات حول الأمن الغذائي العربي<sup>15</sup>

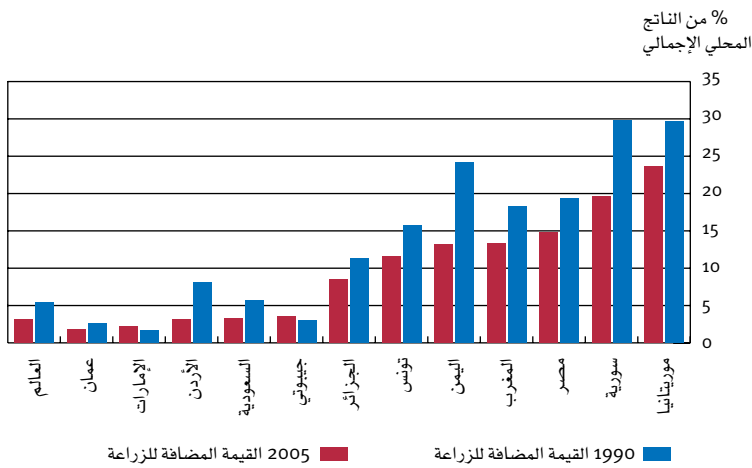
يمثل الأمن الغذائي واحداً من الهموم الوطنية في أنحاء العالم قاطبةً منذ العام 1974، وهو

عام الأزمة الغذائية العالمية التي دفعت البلدان إلى اعتباره من مقومات الأمن القومي. وقد بدا للكثيرين أن مفتاح الأمن الغذائي إنما يكمن في الاكتفاء الذاتي، وبخاصة في مجال الحبوب. وسرعان ما تبنت البلدان العربية هذه الدعوة ونجحت عدة بلدان نامية مستوردة للغذاء في تحقيق الاكتفاء الذاتي بتنفيذ برامج «الثورة الخضراء» التي استحدثت زراعات هجينة قامت بتطوير بذورها مراكز البحوث العالمية.

لقد اعتمدت البلدان العربية المستوردة للغذاء، والتي تتوافر لها القدرات والموارد الضرورية، السياسات الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب، ولا سيما القمح. وسورية من الدول التي حققت هذا الهدف، أما السعودية فلم تكتفِ بتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال القمح وحسب بل حققت فائضاً يزيد على متطلبات السوق، وإن كان ذلك قد تم على حساب موارد المياه الجوفية الشحيحة أصلاً.

على الرغم من التغيرات في الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية فإن الاكتفاء الذاتي الغذائي يظل هدفاً رئيساً للسياسات الزراعية في معظم البلدان العربية. غير أن السياسات المتصلة بهذا الهدف، على الرغم من أهميتها، كتعبير عن متطلبات السيادة الوطنية، تتضارب، بصورة عامة، مع تطبيق مبدأ معدلات الكلفة/الفائدة لاستغلال الموارد الطبيعية والمالية، وقد يؤدي بالنتيجة إلى انخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية. وكانت سياسات الاكتفاء الذاتي تمثل في الماضي شكلاً من أشكال الضمان ضد عجز الإمدادات الغذائية الناجم عن المقاطعة الاقتصادية، والنقص في الإنتاج العالمي وغير ذلك من الأسباب. وربما لم تعد هذه التهديدات قائمة، نظراً إلى عمليات الدمج الاقتصادي والتجاري على الصعيد العالمي. كما لم يعد في وسع أي بلد من الناحية العملية أن يحقق الاكتفاء الذاتي المستدام، نظراً إلى التغيرات البيئية التي تؤثر حالياً في عملية الإنتاج.

ولو افترضنا أن في وسع بلد ما أن يحقق الاكتفاء الذاتي الغذائي الشامل، فإن بعض القطاعات الاجتماعية فيه ستظل تعاني الجوع والقصور الغذائي. مثل هذا الإدراك أدى إلى التحول عن مفهوم الاكتفاء الذاتي في اتجاه مفهوم اكتفاء كل أفراد المجتمع من السلع الجوهرية. وعلى هذا الأساس أصبح مفهوم الأمن الغذائي يستند إلى أربعة مرتكزات:



المصدر: البنك الدولي 2008 (بالإنجليزية).

### المفتاح الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي يكمن في تطوير مناخ الاستثمارات في المجالات ذات الصلة

### القيد الأول والأهم الذي يحد من التوسع في إنتاج الغذاء هو شح المياه

تبلغ مساحة المنطقة العربية 14 مليون كيلومتر مربع، أي 10 في المائة من سطح الأرض. وتشير تقديرات العام 2004 إلى أن ثمة 69.6 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في هذه المنطقة، بينها 18.5 مليون هكتار من الأراضي البور، وإلى أن معدل نصيب الفرد فيها يبلغ 0.23 هكتار. ويُعرّف عن هذه المنطقة ضائلة نسبة الأراضي القابلة للاستغلال قياساً على مساحة الأراضي الكلية. وهذه النسبة، التي تعادل 35 في المائة، هي أدنى النسب في العالم. ويشكّل التصحّر وتدهور القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية من أهمّ محدّدات الإنتاج الزراعي. وأخيراً مساهمة الزراعة في الأداء الاقتصادي للمنطقة، على العموم، آخذة بالتناقص.

من جهة أخرى، تمتلك المنطقة العربية كميات ضخمة من المواشي والأسماك. ففيها نحو 373 مليوناً من الماشية، وأغلبها في السودان الذي يمثل مخزوناً من الثروة الحيوانية الطبيعية، ولكن غير المستغلة. وفي المنطقة أيضاً 22.4 ألف كيلومتر من المناطق الساحلية، و16.6 ألف كيلومتر من الأنهار، إضافةً إلى بحيرات الماء العذب وشبه العذب. وتنتج المنطقة نحو 3.8 مليون طن من الأسماك، التي تأتي بصورة أساسية من عُمان والمغرب ومصر وموريتانيا واليمن.

غير أن موارد الأراضي لا تمثل وحدها القيود التي تحد من التوسع في إنتاج الغذاء. فالقيد الأول والأهم هو شح المياه. تشير التقديرات إلى أن في المنطقة ما يعادل 300 مليار متر مكعب من الماء<sup>16</sup>، تمثل أقل من واحد في المائة من

- 1) توافر الغذاء: تأمين إمداد كافٍ من الغذاء، سواء أمن الإنتاج المحلي أم من الأسواق العالمية.
- 2) استقرار الغذاء: تأمين إمداد مستقرّ للأغذية على مدار السنة، ومن موسم إلى آخر.
- 3) الحصول على الغذاء: تأمين توافر الغذاء لعامة الناس بأسعار معقولة تناسب ومستوى دخلهم.
- 4) سلامة الغذاء.

إن هذه الأركان الأربعة، مجتمعةً، تعني تمكين كافة الناس في بلد معيّن من الحصول على احتياجاتهم الغذائية الجوهرية على مدار السنة، دون أن يتهدّدهم خطر الحرمان، بصرف النظر عما إذا كان الغذاء مُنتجاً محلياً أو مستورداً. من هنا، يمكن إيجاز المفهوم الجديد للأمن الغذائي في مفهوم الاعتماد على النفس. ويعني ذلك أن من واجب الحكومات أن تعمل على إمداد الناس بجاتهم الغذائية المستمدة من المحاصيل المحلية، مع استكمالها بما هو مستورد من الخارج، وأن العملة الصعبة المطلوبة لاستيراد الغذاء ينبغي أن تأتي من مصادر مستقلة، أهمّها إيرادات تصدير البضائع والخدمات.

والسؤال هنا أستاذنا البلدان العربية إنتاج احتياجاتها الغذائية إذا هي شاعت، أم أن ثمة محدّدات تحول دون ذلك؟ وإذا كان هذا الأمر صحيحاً، فما هي هذه المحدّدات؟ أي طبيعية أم مالية أم إدارية أم بشرية؟ وبعبارة أخرى، هل يمكن البلدان العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل؟

من المؤكّد أن المنطقة العربية، بمجموعها، لا تفتقر إلى الموارد المالية، فالفوائض التي جنتها من تصدير النفط، وبخاصة منذ العام 2002، أكثر من كافية لتلبية احتياجات المنطقة في ميادين التنمية عموماً، لا في مجال الزراعة فحسب. والمهم في هذا الصدد هو كيفية تحريك هذه الموارد من باب الفوائض لتغطي ثغرات العجز المالي في مجالات تنطوي على الإمكانيات الطبيعية للتنمية. ومن الواضح أن المفتاح الرئيسي في هذا الإطار يكمن في تطوير مناخ الاستثمار في تلك المجالات.

والمنطقة العربية بمجموعها لا تفتقر إلى الموارد البشرية والقوى العاملة، بل إن هذا المورد الحافل بمعدلات عالية من البطالة الظاهرة والمقنّعة تتوافر فيه أيدٍ عاملة أكثر من كافية لتلبية احتياجات المشروعات التنموية بغالبيتها العظمى.

المائة. ويُستهلك أكثر من ثلثي هذه الكمية في قطاع الزراعة.<sup>17</sup>

تفرق البلدان العربية، واحدًا بعد الآخر، إلى ما دون خط الفقر المائي،<sup>18</sup> فقد ارتفع عدد البلدان التي كانت دون خط الفقر المائي من ثلاثة (هي الأردن والبحرين والكويت) في العام 1955، إلى أحد عشر في العام 1990 (بإضافة الأرض الفلسطينية المحتلة والإمارات وتونس والجزائر والسعودية والصومال وقطر واليمن). ويُتوقع أن تتضمّن سبعة بلدان أخرى إلى هذه القائمة بحلول العام 2025.

ومما زاد من تفاقم مشكلة توافر الموارد المائية لأغراض الزراعة الطلب الكبير والمتعاظم على المياه للأغراض الأخرى، ويُعزى ذلك إلى التكاثر السكاني والزحف العمراني والنمو السكاني في المراكز الحضرية والتوسع الصناعي وتنامي صناعة السياحة وغير ذلك من العوامل. يضاف إلى ذلك أن هذه العوامل نفسها قد أسهمت في تعاظم مستويات تلوث الماء وتدني نوعية المياه المطلوبة لأوجه الاستعمال المختلفة. كما أدى الاستغلال الجائر لمصادر المياه الجوفية إلى العديد من المشكلات في بلدان الخليج وغزة والضفة الغربية وأماكن أخرى نتيجة لما نجم عن ذلك من ارتفاع منسوب الملوحة في مصادر المياه الجوفية.

خلاصة القول إنه إذا لم تكن الموارد المائية كافية لتغطية احتياجات الإنتاج الغذائي لشعوب المنطقة فإن البلدان العربية ستواصل، بالضرورة، الاعتماد على الغذاء المستورد وذلك مرهون بمواردها المالية. والواقع أن استيراد الغذاء يعني استيراد المياه اللازمة لإنتاجه، وذلك هو ما ولد مفهوم «المياه الافتراضية» (انظر الإطار 5-6). ولهذا المفهوم مغزى عميق بالنسبة إلى البلدان العربية. فإذا وازنت هذه البلدان بين صادراتها و وارداتها الغذائية بطريقة تتركز فيها الواردات على البضائع التي يتطلب إنتاجها كميات كبيرة من المياه، وتتركز الصادرات على البضائع التي يتطلب إنتاجها الكميات الأقل، فإنها ستكون قادرة على ادّخار المياه بصورة ملموسة من خلال التبادل التجاري.

وينطبق هذا المفهوم على التجارة الزراعية بين بلد عربي وآخر مثلما ينطبق على التجارة الزراعية بين البلدان العربية والأجنبية. ويُقدّر أن إنتاج ما يوازي معدل حجم واردات البلدان العربية من الغذاء بين العامين 2001 و2003 كان سيحتاج إلى 235 مليار متر مكعب من المياه

الموارد المائية في العالم، مع الأخذ في الاعتبار أن سكان المنطقة العربية يمثلون 5 في المائة من سكان العالم. وبلغ في العام 2001 معدل نصيب الفرد من الماء 1000 متر مكعب، في حين أن نصيب الفرد على الصعيد العالمي يعادل سبعة أضعاف هذه الكمية. وبين العامين 1996 و2006 استخدمت المنطقة العربية 71 في المائة من مياهها مقارنةً بمعدل عالمي لا يزيد على 6.3 في

## الإطار 5-6 المياه الافتراضية وتجارة الأغذية

يستأثر مفهوم المياه الافتراضية بالاهتمام لعلاقته بتحليل تدفقات التجارة وتعاظم شح المياه. فإنتاج البضائع والخدمات يتطلب توافر المياه بصورة عامة، وتسمى المياه المستخدمة في إعداد منتجات زراعية وصناعية بالمياه الافتراضية المحتواة في المنتج. وعلى سبيل المثال، إذا أردنا إنتاج كيلوغرام واحد من القمح، فإننا نحتاج إلى متر مكعب أو اثنين من الماء. وتحتاج المنتجات من الثروة الحيوانية إلى كميات أكبر من المياه: فإنتاج كيلوغرام واحد من الجبن يحتاج إلى نحو 5 أمتار مكعبة من الماء، كما يحتاج إنتاج كيلوغرام واحد من اللحوم إلى نحو 16 مترًا مكعبًا من الماء.

ويوحى هذا المفهوم أنه، في عالم آمن يسوده الاعتماد المتبادل والازدهار بدرجة معقولة، يمكن بلدًا ذا موارد مائية محدودة أن يعتمد على استيراد المنتجات الزراعية التي تحتوي على مستويات عالية من المياه المحتواة (كاللحوم مثلًا)، ويستخدم ما لديه من موارد مائية لإنتاج سلع أخرى ذات قيمة أدنى من حيث محتواها المائي (انظر الجدول). وفي المقابل فإن في وسع بلد آخر يتمتع بوفرة من الموارد المائية أن يستفيد بالميزة الطبيعية المقارنة التي لديه بتصدير منتجات ذات مستوى عالٍ من المياه المحتواة.

### كمية المياه الافتراضية المحتواة في منتجات مختارة، 2003

المنتج	لتر ماء لكل كغ من الغلال
القمح	1,150
الأرز	2,656
الذرة	450
البطاطا	160
حبوب الصويا	2,300
لحوم البقر	15,977
الخزير	5,906
الدواجن	2,828
البيض	4,657
الحليب	865
الأجبان	5,288

المصدر: اليونسكو 2006 (بالإنجليزية).

ويظهر تحليل تجارة الأغذية أن معظم المبادلات التجارية إنما يتم بين بلدان تتمتع بنعمة الموارد المائية الوفيرة، ما يدل على أن عوامل أخرى غير المياه هي التي تسيّر تجارة الأغذية الدولية. غير أن أعدادًا متزايدة من البلدان القاطنة التي تواجه ندرة المياه (مصر وتونس وغيرها) قد أخذت تتبنى، بصورة مطردة، سياسات ترمي إلى زيادة وارداتها من سلع المحاصيل الرئيسية، وتستغل المياه في استخدامات إنتاجية أكثر جدوى من الوجهة المالية. وتصاحب هذه السياسات في العادة اتفاقيات تجارية طويلة الأجل بين البلدان المستوردة والمصدرة، تميل إلى التمهيد لتعزيز الاستقرار في العلاقات الدولية.

المصدر: اليونسكو 2006 (بالإنجليزية).

## تكتسب مسألة المياه الافتراضية أهمية خاصة بالنسبة إلى البلدان العربية

العربية أن تقيم مخزوناً استراتيجياً، لكل بلد، وعلى الصعيد الإقليمي عند الإمكان، لتغطية العجز في الإمدادات من المواد الغذائية المنتجة محلياً أو المستوردة. وهذا المخزون الاستراتيجي وحده قادرٌ على تمهيد الطريق لتحقيق الأمن والاستقرار الغذائي للمجتمع في مواجهة التقلبات في الظروف المناخية.

ألقى تزايد إنتاج الوقود الحيوي من المنتجات النباتية (مثل الحبوب والسكر) في الآونة الأخيرة أعباءً إضافية جسيمة على كاهل البلدان العربية تتمثل في الكلفة المتعاظمة لاستيراد تلك المنتجات، ولتخفيف هذه الأعباء، يتعين على الحكومات العربية أن تقدم للمزارعين حوافز كافية للتوسع في الإنتاج، أفقياً وعمودياً. ويرتبط نطاق هذا التوسع، بدوره، ارتباطاً وثيقاً بالبحوث المتصلة بأشكال ومصادر جديدة للطاقة، وبخاصة الطاقة المتجددة، مثل الرياح والطاقة الشمسية، بهدف زيادة إمدادات الماء بتطبيق أساليب مجدية من حيث الكلفة والمردود لتلبية المياه.

## خاتمة

مع أنه لا يبدو أن الاتجاهات الراهنة تبشر بالخير في العديد من البلدان العربية، فإن من واجب الدول أن تبذل قصارى جهدها لتحقيق الغاية الثانية من الهدف الأول من أهداف الألفية التنموية، باستئصال الجوع وتحسين التغذية وتطوير السياسات من أجل بناء الأمن الغذائي إلى أقصى حد ممكن.

## القضاء على الجوع وقصور التغذية

يتطلب معالجة هذا التحدي تكثيف الحملة ضد الجوع وتسريعها مع التركيز على استراتيجية ذات شقين لمعالجة الأسباب والنتائج المتصلة بالفقر والمرض والجهل في آنٍ واحد. وينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عاملان رئيسان عند رسم هذه الاستراتيجية: الحاجة إلى التدخل لتحسين الإنتاجية والدخل، وخطوات عاجلة لتقديم الإغاثة والمعونات الغذائية الفورية المباشرة للفئات الضعيفة والعائلات المعوزة.

على هذا الأساس، يمكن أن تترجم هذه المقاربة في برامج طويلة الأمد وقليلة الكلفة تركز، في وقت واحد، وبصورة شاملة، على الأهداف الآتية:

الافتراضية - وهو ما يقارب كمية الموارد المائية الفعلية المتوافرة في المنطقة. وهذه الكمية تكاد تعادل كمية المياه المخصصة لإنتاج الغذاء، إذ يستخدم 33 في المائة منها في الإنتاج الزراعي، بينما يخصص 67 في المائة لمعالجة الواردات من الماشية والدواجن والأسماك.

تساعد الدراسات حول المياه الافتراضية في تحديد مسار المستقبل. فعلى البلدان العربية أن ترفع من مستوى إنتاجية المياه من أجل تحسين مستوى التنافسية لديها. ولتحقيق هذه الغاية عليها دراسة مختلف الجوانب الاقتصادية والتجارية التي تطوي عليها هذه العملية، مع إيلاء الاتفاقيات الدولية المؤثرة في تجارة الغذاء عناية خاصة. ولا يمكن إغفال أهمية هذه الاستراتيجية، نظراً إلى اعتماد البلدان العربية المتزايد على الواردات لتحقيق الأمن الغذائي.

تكتسب مسألة المياه الافتراضية أهمية خاصة بالنسبة إلى مصر وبلدان عربية أخرى، وتستحق الاستقصاء والدراسة عن كثب. الواقع أنه إذا تم اعتماد معيار المردود الاقتصادي الأقصى في إعادة ترتيب أولويات تخصيص الموارد، فإن البلدان العربية ستكون في وضع أفضل لرسم سياسة إقليمية حول «الإدارة المتكاملة للمياه» وتوجيهها في وجهتها الصحيحة.

الأبعد من هذه القضية الجوهرية، هو أهمية زيادة الاستثمار الزراعي في إطار جهود تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. المقاربة التجارية المطبقة حالياً من خلال إلغاء الحواجز الجمركية في المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة لن تكون، بعد ذاتها، كافية لتحقيق التكامل الزراعي المنشود. فإذا كان الهدف تفعيل التجارة فينبغي أن يصبح الإنتاج الزراعي كافياً من حيث الكمية ودرجة التنوع على أن يتحقق ذلك من ضمن الموارد المائية المتوافرة، وهنا تكمن الحاجة إلى الاستثمار.

وتدعو بعض الاقتراحات المطروحة للحكومات العربية إلى القيام بخطوات كفيلة بتحفيز التبادل بين فوائض الإنتاج، مثل مبادلة اللحوم في السودان بالأسماك في المغرب، يتبعها خطوات نحو توسيع الاستثمار في عمليات التصنيع والتسويق والنقل، ثم خطوات لتوجيه الموارد إلى استثمارات تُعدُّ مُجدية المردود قياساً على تكاليفها. مثل هذه المقاربة ستجعل السلع الغذائية أقرب مناسلاً للناس (عن طريق زيادة الإمداد)، وسترفع، في الوقت نفسه، من مستويات الدخل من خلال النهوض بالتمية. وفي مسارٍ موازٍ لذلك يتعين على البلدان

يتطلب القضاء  
على الجوع  
استراتيجية تعالج  
الأسباب والنتائج  
المتصلة بالفقر  
والمرض والجهل

## من المهمّ تزويد صغار المزارعين بالوسائل والخبرات الضرورية لرفع مستوى الإنتاج

## أدت التغيرات الأخيرة إلى مضاعفات أضرت بصغار المزارعين والعمال الجوالين في الريف

- تيسير الحصول على الغذاء، بصورة فورية ومباشرة، عن طريق التنفيذ الفعلي لشبكات الأمان والبرامج المحكمة لتزويد العائلات الموعّزة بالغذاء والتحويلات النقدية. ويجب التشديد على أن هذه البرامج وشبكات الأمان لا بد أن توجّه نحو الجماعات الأكثر ضعفاً في المجتمع. ويتعين تركيز العناية الخاصة على تلبية الاحتياجات الغذائية الجوهرية للأمهات والرّضع، والأطفال قبل بلوغهم السن الدراسية وبعدها. وسيحول بلوغ هذه الأهداف المترابطة دون انتقال دورة الفقر من جيل إلى جيل، ويؤدي إلى الارتقاء بنمو الأطفال جسدياً وعقلياً، وتمكينهم من انتظام حضورهم في المدارس وتحسين أدائهم العلمي وتعزيز فرصهم في العمل، وزيادة إنتاجيتهم وتحقيق المزيد من الدخل.
- التأكد من أن الفئات المهمشة والضعيفة التي تعيش في الريف، وأكثريتها من الفتيات، ستلقى التعليم الابتدائي. فالتعليم هو أحد حقوق الإنسان وينبغي أن يكون مجانياً وشاملاً والزامياً.
- تعزيز المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على الغذاء. وينبغي إزالة كل العقبات التي تعترض سبيل المساواة بين الرجال والنساء إذا ما أردنا المضيّ قدماً لتحقيق التنمية الإنسانية، والحدّ من الفقر والجوع، وإنقاذ حياة الأطفال، ومكافحة الأمراض.
- التعجيل بالتنمية الاقتصادية، وبخاصة التنمية الزراعية. ومن المهم، في هذا المجال، تزويد صغار المزارعين بالوسائل والخبرات الضرورية لرفع مستوى الإنتاج بطريقة تشجع عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية على استهلاك محاصيلهم الزراعية. ومن جملة هذه الوسائل إدخال التقانات البسيطة وذات الكلفة المنخفضة، وتيسير الحصول على البذور والأسمدة العضوية، وتقديم الإرشادات حول الممارسات السليمة في التصرف بالمياه، مثل أسلوب الري بالتقطير.
- لقد تمخض النمو العمراني السريع، وعوّلمت الصناعات الغذائية التحويلية، وتوسّعها في الأسواق الرئيسية، إلى مضاعفات غير مؤاتية أضرت بصغار المزارعين والعمال الجوالين في الريف. وخلال العقود الأخيرة أحكمت مجموعة من الشركات قبضتها، بصورة مطردة، على تجارة الغذاء العالمية، وعلى صناعاتها ومبيعاتها. وربما وسعت هذه السيطرة نطاق الخيارات أمام

المستهلكين، وأسهمت في تخفيض الأسعار، وتحسين نوعية الأغذية، غير أنها مهدت السبيل لقيام سلسلة شبه احتكارية للإمداد أخذت فيها قلة من الشركات العملاقة وتجار الجملة تتحكم على نحو مطرد بالأسعار، والمقاييس، والتوزيع. واستطاع بعض المزارعين الاندماج في الأسواق المحلية الرئيسية وجني أرباح طائلة. غير أن الكثيرين من صغار المنتجين لم يتمكنوا من الحصول على معلومات كافية، ولا على التدريب، ولا القروض التي تمكنهم من الاندماج في الأسواق «المعولمة»، فتمّ إقصاؤهم إلى خارج عمليات الإنتاج والاستهلاك على حد سواء.

ومع ذلك، فإن من الأهداف الأكثر أهمية بالنسبة إلى المنطقة إطلاق العمل على تحقيق التكامل في مجال إنتاج المواد الغذائية، وبخاصة الحبوب. وينبغي أن تتركز الجهود في هذا المجال على الاستفادة من الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة في المنطقة، ولا سيما في السودان، الذي يمكن أن يتحوّل ليصبح سلة الخبز في المنطقة العربية، وفي العراق. ولا تقتصر البلدان العربية إلى الموارد المالية التي يمكن البلدان المنتجة للنفط أن تؤمّن جانباً منها لتنفيذ مثل هذا المشروع، كما لا تنقصها الخبرة والأيدي العاملة. ويمكن، بهذا الخصوص، التفكير في مشروعين من هذا النوع. الأول هو المشروع الطموح الذي طرحه الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ويرمي إلى تحقيق التكامل في إنتاج الغذاء بكل فئاته، من الحبوب والفواكه والخضّر إلى اللحوم ومنتجات الألبان، عن طريق تنسيق نشاطات الفلاحة والإنتاج بين البلدان العربية. أما المشروع الثاني، الأقل طموحاً، فيركز على التكامل في إنتاج الحبوب فقط. وليس ثمة تعارض بين المشروعين إطلاقاً، بل إن المشروع الأقل طموحاً منهما سيكون بمثابة خطوة تمهيدية لتنفيذ المشروع الآخر الأكثر طموحاً. والأمر الأكثر أهمية هو أن نجاح أي من المشروعين سيكون، بحد ذاته، حافزاً لتنمية التكامل الاقتصادي العربي الذي لم يحقق أي تقدم حتى الآن. غير أن بلوغ هذا الهدف يستلزم توافر الإرادة السياسية، ويعتمد على تحقق الاستقرار السياسي في بلدان مثل السودان والعراق. ويؤكد ذلك، بدوره مدى الترابط والتداخل بين أبعاد أمن الإنسان المختلفة في البلدان العربية، سواء في مجال توافر الغذاء أو تحقيق السلام والاستقرار عن طريق إنهاء الاحتلال والتدخل الأجنبي وحسم الصراعات المتصلة بالهوية في المنطقة.

## تحقيق الأمن الغذائي

نشأ انعدام الأمن الغذائي، جزئياً، عن انخفاض مستوى الإنتاجية الفردية في الزراعة والهوية الآخذة بالاتساع في داخل القطاع الزراعي وبينه وبين قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتشارك عوامل أخرى في تحمل هذه المسؤولية، ومنها: (أ) الاستثمار غير المناسب في القطاعات الزراعية التي تفتقر غالباً إلى رأس المال وما زالت تسهم في نسبة ذات حجم من الدخل الوطني، (لا سيما في البلدان الأقل نمواً؛ ب) استخدام التقانة التي تحل محل اليد العاملة على نطاق واسع والتي يسرّها تحرير التجارة، مع ما صاحب ذلك من محدودية القدرة على استيعاب العمالة في القطاعات النظامية الأخرى.

وثمة رابطة متداخلة بين الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ومن هنا فإن من الجوهرى معالجة الترابط بين الاقتصاد الجزئي للوحدات الزراعية وديناميات رفاه الأسرة، وهي علاقة تشير إلى اعتبارات ذات مدى أوسع تتعلق بسياسات إعادة التوزيع (من زاوية الاقتصاد السياسي)، مثل: (1) تأمين الحصول على الأراضي المنتجة والائتمانات المالية؛ (2)

اعتماد سياسات هادفة إلى دعم الأسعار بصورة تجلب النفع لفئات محددة من فقراء الريف والمناطق المحرومة؛ (3) دعم التغير في أدوار الجنسين، الذي يستلزم إتاحة المجال أمام النساء اللواتي يؤديان دوراً متزايداً في أوساط المنتجين الزراعيين، للحصول على الأراضي والأدوات المناسبة وخدمات التوسع، والائتمانات وما إلى ذلك؛ (4) إدارة موارد المياه بكفاءة؛ (5) تقديم الحوافز للقطاع الخاص للاستثمار في الإنتاج الزراعي والتسويق، ولتبني مشروعات تشجع على التكامل بين الزراعة والصناعة؛ (6) تشجيع أبحاث زراعية جديدة تتناول وجوه التنوع النباتي المحلي والطاقة المتجددة، بما فيها الطاقة الشمسية. وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة على ما هي عليه، كما أوضح هذا الفصل، فإن البلدان العربية، وعلى الرغم من تفاوت الأداء بينها وفي ما بين المناطق الفرعية التي تؤلفها هذه البلدان، قد لا يحالفها النجاح في تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى هذا الأساس يستدعي القضاء على الجوع بذل جهود حثيثة ومبتكرة في البلدان العربية كافة، لا سيما البلدان الأقل نمواً، إضافة إلى الالتزام بتحقيق تعاون إقليمي في هذا المجال.

ثمة رابطة متداخلة  
بين الزراعة والتنمية  
الريفية والأمن الغذائي  
والاكتفاء الذاتي

الاتجاهات الراهنة لا  
تتبع بقدره البلدان  
العربية على تحقيق  
الهدف الأول من  
الأهداف الإنمائية  
للألفية بحلول  
العام 2015

## هوامش

- 1 يعتمد هذا القسم، في المقام الأول، على ورقة خلفية أعدتها جلييلة العاطي.
- 2 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى مؤشر التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي 2007 (بالإنجليزية).
- 3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.
- 4 برنامج الأغذية العالمي 2008 ب (بالإنجليزية).
- 5 .Kabbani and Wehelie 2004
- 6 .Chan 2008
- 7 يعادل التزوّد اليومي بالوحدات الحرارية مجموع قيمة الوحدات الحرارية المستمّدة من المواد الغذائية مقسومة على عدد السكان وعدد الأيام.
- 8 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1999.
- 9 .Sobal and Stunkard 1989
- 10 البنك الدولي 2008 ب (بالإنجليزية).
- 11 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2009 (بالإنجليزية).
- 12 البنك الدولي 2008.
- 13 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2006.
- 14 البنك الدولي 2007 ب (بالإنجليزية).
- 15 قدم هذه المناقشة الختامية الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أحمد جويلي.
- 16 حسابات تقرير التنمية الإنسانية العربية / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستناد إلى قاعدة البيانات الإحصائية (FAOSTAT) لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2008 (بالإنجليزية).
- 17 ر. الفصل 2.
- 18 تبعاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006 ب، يُحدّد خطّ الفقر المائي للفرد ب 50 لتراً يومياً.